

القياس

في علم اللغة العربية

تأليف

محمد الخضر حسنين

عضو مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة
والجمع العلمي العربي بدمشق
والمدارس بكلية أصول الدين بالأزهر

القاهرة

١٣٥٣

عنيت بنشره

المطبعة السلفية - ومالك بنيت
لصاحبها محارب الدين الخطيب

مركز البحث العلمي
واجبات النشر في إيران
طبعة الثانية - مكة المكرمة

• ١٢٨٢٦

١٢ جلد ١٣٩٨

١٢

حقوق الطبع محفوظة

مقدمة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لمن فتح الألسن بأفصح الحكم ، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث للعرب والعجم . أما بعد فكثيرا ما نمتنى أبناء اللغة العربية وعارفو فضل بلاغتها وحسن بيانها أن تنهض مصر بإنشاء مجمع لغوي ، يُقيم ماتقوُّض من بناء هذه اللغة ، ويُعيد مذهب من بهجتها ، ويسدُّ حاجات العلم والمدنية بما تسيغه أذواق أدبائها ، ولا يخرج عن حدود فصاحتها مازالت هذه الأمانة تُخالط القلوب ، وتلهج بها الألسن ، وتتشوف لها الأنظار ، حتى حظيت بهمة من هم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم (فؤاد الأول) حفظه الله ، فصدر مرسوم جلالة السامي بإنشاء مجمع اللغة العربية للملكى ، وشمله برعاية صافية تجعله - بتوفيق الله تعالى - من أقوم المجامع سيرة ، وأجلها عملا ، وأطيبها ثمرا . وكان من أثر هذا المجمع الملكى أن أقبل كثير من علماء العربية وأدبائها على تحرير مباحث لغوية ، أو إظهار ما حرروه من قبل . وكذلك كان شأنى بينهم ، وشأن كتابى « القياس فى اللغة العربية » بين مؤلفاتهم ، فقد كنت ألفتُه فيما سلف ، ووجدت من الهمة ما بعتنى اليوم على أن هيأته للطبع ، وعرضته للنقد ، فان تقبله أولو الألباب ، فالحمد لله على ما ألهم من الصواب ، وإن أصابته سهام ناقد حكيم ، فتوق كل ذى

محمد الخضر حسين

عليه السلام
الكتاب الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في
أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة ، وأبلغهم
حجة ، وأقوم الدعاة إلى الحق محجة . وعلى آله الأئمة ، وصحبه الذين
فتحووا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد ، وحببوها
إلى الأعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد

أما بعد ؛ فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرت على أحكام تختلف
فيها آراء علمائه ، فيقصرها بعضهم على السماع ؛ ويراها آخرون من
مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكتوبون المذهبين دون أن يذكروا الأصول
التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة
التي لا ترقح إليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب
هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها
أو على أمثلها

فأخذت أوجه نظري إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام
السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وقفت على جانب منها في صريح
كلامهم . وألمت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب
استدلالهم

ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب

« مغنى اللبيب » بمحضر طائفة من أذكىاء طلاب العلم ، كنت أرجع في تقرير المسائل المتصلة بالسمع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو المستنبطة التي اقترح على يومئذ أولو الجدم منهم جمع هذه الأصول المفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة ، فشكرت همهم ، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقفه وأحكامه

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات ، فرأيت جلا يحتاج الى تهذيب ، وفصولا تقول هل من مزيد ؛ فجردت القلم لتهذيبها ، وأصنفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ، بل عقلت فصولا أخرى لمسائل من أمهات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسمع

ولا أدعى أني أخذت بمجامع هذا الموضوع الاسمي ، وبلغت في بحثه الامد الأقصى ؛ فانه واسع المجال ، متراعى الاطراف ، يمت الى كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل مسألة ؛ وانما هي أقوال لبعض أئمة العربية اتقيتها ، وآراء خطرت على الفكر فتقبلتها ، ولثقتي بأن باعك - أيها القارىء - في علوم العربية غير قصير ، ونصيبك من الالمام بأبوابها ودرس مسائلها غير يسير ؛ لم أذهب في بسط القول وضرب الامثلة مذهب من يسرف في مقام الاقتصاد ، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعان على بلوغ المرام ، والمستعان به من كبوة الفكر وفصول الكلام

مقدمة

فضل اللغة العربية

ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بأحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كاللسان المشاهد على بعد : يولد في أذهانتنا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهانتنا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهانتنا صورة الحيوان المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عند ما يطرق اللفظ أسماعنا

ولا شيء يدل على آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافيًا في الدلالة ، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشئين من رابطة ، ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيئان في الذهن على أن هذا دال ، وذلك مدلول له . فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرفت بطريق التجربة مثلاً - أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود ؛ وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتتقرن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاها بصفة دالة ، وأخرها بصفة مدلول عليها

وإذا قالوا : إن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى

أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبيعى ، أما نفس الدلالة فإنها لا تتحقق إلا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين

وعلى هذا النحو يجرى حال الأمور التي لا يرتبطها بما تدل عليه قانون طبيعى ، وإنما هو العرف والاصطلاح ، فإذا رأينا عالماً على شاطئ البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعانى ، فإن المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولاً ولا يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة إلا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليبدل على هذا المعنى ، وإن المتكلم به ممن يحذو فى الكلام حذو هذا الوضع

اللغة :

اللغة - كما قال ابن جنى - أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .
وهى مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف فى البشر أمة ليس لها لسان يعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب آدمغة أشخاص عاشوا فى القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيح الإتيان .
كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيوان لغة مخاطب .
وفى دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث

أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون إن مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعد كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الإحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا تنكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها ، بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها وحدودها ، ثم قال : ولا ندري أى لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها إلى أقصى ما يسعه التاريخ ، يصل إلى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوي أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكماً قاصداً ، وإنما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزر مادتها وتتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فإن الفكر هو الذي يربط الالفاظ بمعانيها فيعمد اليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهر العقل ، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تشتهي النفس . والفكر هو الذي يتوصل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ، ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتظهر فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ، إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة

تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يمنع من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، والاخلاق المهذبة - كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المناورة - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل من مباحثه

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تميز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار الى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح

المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمه مختلطة

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لاشبهه فيه ، والذي يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني جملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق ، وإنما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي ، وليس هذا الكلام النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تسرب من قوة الحافظة الى المفكرة ، ف اللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعاني ، وهي التي تجعل المعاني محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الأفكار التي لا تودع في الألفاظ كالشرارات التي لا تبرق إلا لتموت »

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجري في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية ، أو الآراء العلمية أو الأدبية ، بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ، ومن الواضح أن الاقوام يختلفون في طرق التفكير ، وطرز تفكير كل قوم مبنوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة

اختلاط صنوف البشر واشتراكهم في المنافع أخذ بعض اللغات يفتقر لغة
من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقلّ عددها واتسع نطاق بعضها
ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكرت) أن تعدد اللغات أدى
إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب، وهذا مما يجعل سير
المدنية بطيئاً، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً،
وقد سمي لاتخاذ هذا الرأي الطبيب البولوني : « لودفيج زامنهوف »

Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتمد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفاً، ووضع له ست
عشرة قاعدة، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية، وفي العالم
جمعيات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية، وفي ألمانيا
وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبسيك
والجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف، والآخر في
باريز وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة، وفي دائرة
المعارف الألمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً
وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة
على ما يعرفون من لغاتهم القومية، فمن الصعب جداً أن يندشر بين
الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها، وتطمس على
آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس، وهل من
سبيل إلى أن تتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها؟

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتأقأها كل الأمم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تتخلي عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، من الحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وإن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها إلى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذي هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولاتها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الأساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجبى في حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الإسلامية في اللغة العربية كانت قد فرطت في جنب الله ، وأضاعته من يدها لساناً بلغ في الإبداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الإنسان

كتب « جول قرن » قصة خيالية ^(١) بناها على سياح يحترقون طبقات الكرة الأرضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود إلى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول قرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال أنها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاد محمود بك سالم

اللغة في عهد الجاهلية

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائحهم أو يجري في مخيلاتهم من صور المعاني ، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم ، وإنك ترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعتهم ، كالفخر والسب ، فسيحة الأرجاء إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشئ في مثل بيتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعاني وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصوغون ملبثاتهم من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأسايلها ثروة تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلاً من إبداعهم في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى ، قال ودّاك بن ثميل المازني يخاطب بني شيبان :

رويد بني شيبان بعض وعيدكم	تلاقوا غدا خيلي على سفوان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى	إذا ما غدت في المأزق المتدانى
عليها الحكمة الغر من آل مازن	ليوث طعان عند كل طعان
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم	على ما جنت فيهم يد الحدثان
مقاديم وصالون في الروح خطوم	بكل رفيق الشفرتين يمان
إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم	لأية حرب أم بأيّ مكان

هذه الأبيات إيذان بالحرب ، افتتحها الشاعر بشيء من التهكم ، فقال : « رويد بني شيبان بعض وعيدكم » وإنما كان طلبه الكف عن

بعض وعيديم تهكما ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر ممن يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بإكبارهم والرهبة من وعيديم على وجه التهكم فاجأهم بإتذار بليغ هو لقاءهم فرسان قومه بالمسكن المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلي على سفوان »

ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى اذا ما غلت في المأزق المتداني
وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أعنتها في أكف رجال
لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :
عليها الحكمة الغرّ من آل مازن ليوث طعان عند كل طعان
وفي وصفهم بالغرّ إيماء الى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على أن الشجاعة قد أشربت في نفوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان
ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى . واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون الى الحروب زفيف النعام حتى اذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالا قوه من مكارهها ، ضجروا من صحبتها ، ومالوا بالسيوف الى اغمادها . وفي الناس أولو شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن يبسطوا

أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر الى أن يدل
على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :

مقاديم وصّالون في الروح خطوم بكل رقيق الشفرتين يمان
يعني أنهم يقدمون في القتال حتى اذا قصرت سيوفهم ، وبعد ما بينها
وبين أعدائهم مشوا قدما حتى يضربوا بشفارها الرقيقة في مقاتلتهم ، ولم
يبق لبني شيبان أمل في النجاة إلا أن يرجوا من هؤلاء الحكمة النظر في
أمر هذه الحرب ، فلمعلمهم يرون عواقبها خير صالحة فيتعاموها ، فقطع
الشاعر عرق هذا الأمل فقال :

اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاء لآية حرب أم بأي مكان
فأخبر أنهم كالجنود متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون
على أن يسمعوا نداء من يستنجدهم فيطيروا الى ما يناديهم له غير سائلين
عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد
تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون
بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبر عن هذه المعاني
بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث
النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم ان فتح
الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها
من المعاني العمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في

غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها . وكثرة الأغراض التي يتسابق إليها فرسان الخطابة والكتابة

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها ، فإننا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصدية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يتقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاعة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع وتسحر الأبواب ، وللعناية العرب بهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتفعل المعاني ، وهؤلاء هم الدين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحملوا حواشيها وهدبوها . وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحسينه ، وتركيبته »

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بها لها من فصاحة

وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم الدين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جني في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي وقد تدرب قبل استعراجه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيت »

وقد استدلل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف صنوبر الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بازائها . وفي إحكام مبانيها واقترااناتها . وطلب التفاتاتهم وتمنياتهم واستطراداتهم وحسن ما خدمهم ومنازعتهم ، وتلاعبهم بالأقوال المخيلة كيف شاءوا : لراد على ما وضع من القوانين الشعرية »
هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن اللغة العربية فضلاً من جهة أنها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم . واليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق « أرنست رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة الصادقية في تونس

« من أعرب المدهشات أن تثبت تلك اللغة القوية ، واصل الى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل . تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها . وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حال الكمال الى درجة أنها لم تتغير أى تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة — لانكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارى ، ولا نعلم شيئا لهذه اللغة التي طبرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة »

وقد ذكر مجلسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية : وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبيعية : قال المطران يوسف داود الموصلى :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا الى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف ، باتباع ما يدل عليه القانون الطبيعى ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجد لها في اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها »

لندع الحكم بين اللغة العربية وأى لسان أعجمى لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الأعجمى ، فهو الذى قد يصغى اليه الناس متى آنسوا فيه الإيصال ، ويتلقون حكمه بالقبول . والذى أقوله وأنا على

بيّنة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضروباً من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية القصص من شبهه ، وسنلمّ بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب

الحاجة إلى جمع لغوى

قد أرى أنك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجرى مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو المتخيلات في برود صافية مبهرة . ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تتباطأ في مسايرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبر عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلّة مفرداتها ، أوضيق دائرة تصرّفها ، أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى تناسبها ، ولو كان شيء من هذا دخل في تباطؤها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسنّة عنها ، ويدعون إلى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون إلى استعمال الألفاظ الأجنبية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا ، وإنما علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية

والوسيلة التي نهضت باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ،
 هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة
 كتفاً لكتف ، أعنى تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجدد أو يتجدد من
 المعانى ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ، ولا عجب أن تكون اللغات
 الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية ، وأن يكون باللغة العربية
 خصاصة من هذه الناحية : فإن أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد
 المجمع اللغوى منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى فى ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م
 والمجمع اللغوى فى فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة
 حدثت فى اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجرى على السنة
 أدبائنا ، ونخطها أقلام كتابنا وهى عربية المنبت ، خفيفة الوقع على
 السمع ، آخذة حطها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق
 السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل ، وكل من المعانى
 العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية
 التمام الدرر البقية فى أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار اليها انما هى من
 صنع أفراد مد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم ، ونصادف فى
 الناس حاجة فتتلقفها أسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملأ
 للمدنية عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويملأ عين المدنية الزاخرة
 تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين^(١)

(١) كتب الله أن يكون إنشاء هذا المجمع الذى سبغ لواء اللغة العربية فى الشرق
 والغرب ، فى عهد حمراء صاحب الحلالة ملك مصر المعظم إزداد الاول حفظه الله

ذكر ابن حزم في كتاب الأحكام سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل . بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، فضمون منهم موت الخطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، ويود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة . »

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الأمة التي تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير إلى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الأمم التي مجدها الأجنبي في جهالة ، ويتمكن من أن يبقيا في جهالتها ؛ أما الأمة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فإنها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى إليه من سبيل ؛ فلا تألو جهداً في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويرى السهام ليرى بها مقاتلتها . وفي البلاد التي تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثره هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوارحهم . وتهزهم أفراداً وجماعات إلى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدها ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايها ، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من هم أبنائها وطموحهم إلى الحياة الماجدة ببعيد

تمهيد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فبإستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ؛ وأما استقامة تأليفها فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطبتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والخذف والذكر .

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظمها الوارد ، بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشبهائها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوي بينهما في الأحكام إذا أعوزنا السماع ؟

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ؛ فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مآخذ اللغة ؛ يغلو بعضهم في التعقُّق به ، ويجري فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلامُ صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربي ، وتقتضيه العلوم على اتساع دأرتها ، والمدنية على اختلاف أطوارها ، وتجدد مرافقها ولا تجد عالماً أو علماء بلد اطرّدوا في هذه الجادة ، ولم يحيدوا عنها فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال . بل ترى القول الحق والقياس الرسط يدور بين مذاهبهم ، فيصيبه هذا تارة ، ويصيبه مخالفه تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التي يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل الظنية اذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين

الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، ويتردد في نفسه من المعاني . ومن البين جلياً أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهي دونها أرقام الحاسيين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عيّنها كالأسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوصل للدلالة على بقيتها بمقاييس قدرها . والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح

ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها ، فيقع في تقيصة العي والفهاهة . ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن السميت والرزانة ، ويرتكب التشايبه محاولاً بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها

اليوم حلية للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة

ولو صح أن يصع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوها

فالقياص طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجلل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عريتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنشور العرب ومنظومها

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات في الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء ^(١) ، وتود لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعاني التي تركها لحكم القياص . وجواب هذا أن المترادفات في بلاغة القول ، ورصانة تأليف الكلم ، وإقامة وزن الشعر ، وتمكين القافية ، فضلاً لا يغني غيرها فيه غنائها . فهي من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياص ، ولا تنسى أن الكثير من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف دهيق في الأحوال والصفات

هذا وجه الحاجة الى القياص في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يحفى عليك

(١) ذكر صاحب القاموس في مادة (سيب) أن للسيف أسماء تضيف على ألف اسم ، قال :

وذكرتها في « الروم المسوف »

بعد هذا وجه الحاجة الى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما يعرض
من للكلم نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والافتصال ، والاعراب والبناء ،
والحذف والذكر ؛ فان تبين الاغراض ، وتشعب العلوم ، وتفاوت عقول
المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي اطلاق العنان للمتكلمين
يذهبون في البيان كل مذهب قيم ، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول ،
حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر المفلق ، والكاتب المبدع ،
والمناظر المفحم ، والمحاضر القوَّاص على الدرر ، والعلامة المجلى للمعاني
الغامضة في أجمل الصور

أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟

تجرى كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها
فترد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ،
واعطوا لها حكمها الوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على
الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالاعراب . وإلى
هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : « ضارع الأبرار بعمل
التوَّاب الأواب . فالفعل لمضارعة الاسم فاز بالاعراب »

وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من يأتي
فله درهم » قياساً للموصول على الشرط لمشابهته إياه في إفادة العموم

وكما يقال : نصبت « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر فيلساً
على « ان » لمشايتها إياها في التوكيد ، فإن « لا » تأتي لتأكيد النفي ،
كما تأتي « إن » لتوكيد الإثبات

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوى
تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب
من القياس داخلاً في موضوع هذه المقالات

(ثانياً) أن تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه
الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فيه ذلك
الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا
اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع
للمعتصر من العنب الا لوصف هو تخامره للعقل وستره ، فاذا وجد
عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة
المخمرة للعقل ، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من
أفراد الخمر ويسميه خمرًا تسمية حقيقية لغوية

وان شئت مثالا آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : انه
موضوع لمن يأخذ مال الاحياء خفية ، فانك تجد من ينش القبور لاخذ
ما على الموتى من أكفان ، قد شارك من يأخذ أموال الاحياء في وصف
أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم
السارق متناولاً للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة
قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع

وهذا الضرب من القياس هو الذى ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس »^(١)

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله فى حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة فى كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تحول التكلم الحق فى أن يقىس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثلها

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها فى نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التانيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المحرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيت الليلة التى ولدت فى سرور ، أى ولدت فيها ، جاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما ، أى الورقة منه بدرهم

وهذا النوع من القياس والنوع الذى قبله هم موقع النظر ومحال البحث فى هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثانى بقياس التمثيل

(١) من يرى أن القياس فى الله على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الحرق فى لسان العرب غير خاص بالمعتصر من السم ، بل يتناول المتعد من غير الخيل بمقتضى الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية (إنما الحرق والنيسر والاصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) وإذا سلم اختصاص اسم الحرق فى لسان العرب بالمعتصر من السم قال : حرمة المسكر من غير عجز السم ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة الثبوتية أقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

القياس الاصلى

﴿ ما يقاس عليه ﴾

يجمع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة فى كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المد والقصر ، أو الاتمام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، أو التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف فى بعض الالفاظ من حيث وضعها فى لغة معنى ، ووضعها لمعنى آخر فى لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ فى لغة معنى ، واستعمال لفظ آخر فى لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات فى بعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخيرية عليها ، فانه يقدم فى لغة ، ولا يقدم فى أخرى

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى فى الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » وقال أبو حيان فى شرح التسهيل « كل ما كلف لغة لقبيلة صح القياس عليه »

وأفضل ما يحتاج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه
 نزل بلسان عرب ، مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن
 البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالقياس على ماوردت عليه
 كله وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ماوافق الاستعمال
 الجارى فيما وصل اليه من شعر العرب ومنتورهم ، وما جاء على وجه انفرد
 به ، ولا تتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب
 التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازى في تفسيره « اذا جوزنا
 اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً
 ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا
 استشهدوا في تقريره ببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ،
 فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته ، فلأن
 يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى »

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد
 لامرئ القيس أو زهير أو جرير أو الخطيئة أو الطرماح أو لأعرابي
 أسدى أو سلمى أو تميمى أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر
 جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد الله تعالى خالق
 اللغات وأهلها كلاماً ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن
 وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في حالته عما أوقعه الله عليه »
 فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة

تقضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النجاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ، ويتخذه مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو « نسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى ﴿ ومن آياته يرثكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف « أن » المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه . وقرر جماعة من النجاة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف ، من نحو « ضربُ عمرا زيد » وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالى في قراءة ابن عامر ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مالا نطبقه بلاغتها من التعسف في التقدير ، بل نبقىها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة ولا إحالاً أحداً يعول في مثل هذا على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف ، فإن مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال ، ويثبت

في الرواية ، فما تجده واردا في الكلام الفصيح نعلم أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة فتيلًا .
ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه الى الذوق الخاص ، وأنه عائد الى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الالماني مثلا - يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعل مركبا من قطعتين ، فيضعون القطعة الاولى في صدر الكلام ، ويلقون الاخرى في نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر .
وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف اليه . ولا ندري أن المصدر المضاف صلة بمعموله نشبه صلته بالمضاف اليه حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف مذهبهم التحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال : إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقوته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه وإذا سلموا أن ملجأت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح

كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأث يقاس عليه ، أو هي من بيت
العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفا لما
اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها
بيان اللغة سعة على سمعته

الحديث الشريف

جری جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير
الاحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجری على الاستشهاد
به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه الى مخالفة
النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذي نقلناه
عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « واذا وجد - يعني الباحث في
العربية - لرسول الله ﷺ كلاما فعل به مثل ذلك (أى صرفه عن
وجهه ، وحرّفه عن موضعه) وتالله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن
يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بمكة أعلم بلفظة قومه وأفصح ، فكيف
بعد أن اختصه الله للندارة ، واجتباها للوساطة بينه وبين خلقه »

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل في رد مذهب الجمهور ، لأن
الجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان
لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول ﷺ ، فهذا لا يخطر على بال أحد
ألم بشيء من سيرته ، فضلا عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق

بالضاد ، وأوتى من جوامع الكلام وعلم السنة العرب مالا يجاريه فيه
أحد سبقه أو جاء من بعده ، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في
الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواة مولدون لم ينشأوا على
النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث
بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كثيراً ،
فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن
هذه الألفاظ ما يكون جارياً على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون
مخالفاً . وتصرف الرواة في الأحاديث هذا التصرف لأنهم كانوا يوجهون
همهم إلى ما أودعه الحديث من أحكام وآداب ، فتي عرف الراوى أن
عبارة أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، أطلقها غير ملتزم بالألفاظ
التي تليق فيها المعنى أولاً

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف
على نحو ما سُمع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه
والتحرى في نقله ، والمجهزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى
وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه ، وهذا الظن
كف في تقرير الأحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث
بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دُون في الكتب
فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ،
وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين

يتصرفون في ألفاظ الحديث - على تقدير تصرفهم - ممن يوثق بهم
ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم
ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع
من الأحاديث :

(أحدها) ما روى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلغه
أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ، فإن المعروف في رواية
الحديث بهذا القصد أن يحفظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقوله ﷺ
(حمى الوطيس) أى اشتد الضراب فى الحرب ، وقوله (مات حتف
أنفه) أى مات على فراشه وقوله (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة
خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا)

(ثانيها) ما روى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم
من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان ، وكلامه مع ذى المشعار الهمداني
وطهفة الهندي وغيرها

(ثالثها) ما روى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها
كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التى يدعو بها فى أوقات خاصة
(رابعها) الأحاديث التى وردت من طرق متعددة ، واتحدت
ألفاظها ، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا
فى ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يبتدىء بمن رواه عن النبي ﷺ ،
فالأمر واضح ، فإن انفرد بروايته صحابى وتعددت طرق روايته عن

الصحابي ، صحح الاستشهاد به أيضاً ، إذ نصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة مما يحتج به في العربية . ويحمل القول أن الأحاديث التي تعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارة في الأحكام اللغوية

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجاهلية كمرىء القيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كحسان وليبد ، والإسلاميين ، وهم الذين نشأوا في صدر الإسلام ، كالفرزدق وذو الرمة . وأما المحدثون وهم المولودون ، وتبتدىء طبقتهم ببشار بن برد فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ؛ وكان بشار قد هجا الاخفش ، فأورد الاخفش في كتبه شيئاً من شعره ، ليكف عنه^(١) ، وكذلك سيديويه استشهد بشيء من شعر بشار تقرباً إليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره^(٢) ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الايضاح ببيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهومه روض الاماني لم يزل مهزولا
ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً^(٣)

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ، وجنح الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد ببيت

(١) كتاب الموشع للرمزاني (٢) حراة الادب للندادي (٣) تاريخ ابن خلكان

لابي تمام في تفسيره وقال « وهو وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية . فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه يدت الحماسة ، فيقنعون بذلك لو ثوبهم بروايته واتقانه » ونحا هذا النحو العلامة الرضى ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه »

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة ، وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريبها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لعدلته في دمتين تقادما محوَّتين لزينب وسعاد

والصواب « تقادمتا » . وهذا المتنبي يقول :

فان يك بعض الناس سيئاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بوق بوق أو أبواق

ومن هنا ينبغي لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض الكلم الى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن يرد على صاحب القاموس في قوله « والآنموذج لحن » بأن الزمخشري سمي كتاباً له

بالأتمودج ، والتووى عبّر به في النهاج فقال « أتمودج التماثل »
 وكم من إمام في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة يخالف مذهبه
 الصريح ، أقلم يشترط ابن هشام في كتاب المعنى لدخول هاء التنبيه على
 الضمير كونه خبره اسم إشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في
 خطبة الكتاب نفسه « وها أنا بأئح » . ووقع صاحب القاموس في هذه
 الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التنبيه بالضمير ما شرطه ابن هشام
 من الاخبار عنه باسم الإشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في
 خطبة القاموس « وها أنا أقول »

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن
 صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل
 بعد هذا الحكم - أن سيديويه والاختش قد استعملوها في كتابيهما
 فالحق أن لا حجة فيما يلفظ به رواية الشعر أو علماء العربية إلا أن
 تذكره على وجه الاستثناس وأنت مالىء يدك بما هو حجة ، أو مستطر
 لأن تظفر بالحجة

ولابن السيد البطليوسى وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر
 أبي الطيب المتنبى ، هي أن البيت الذى سكنت عنه علماء اللغة الذين تناولوا
 شعره ولم ينكروه عليه ؛ يدعى بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ،
 ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة اضافة « آل » الى الضمير قول المتنبى :
 والله يسعد كل يوم جده ويزيد من أعدائه فى آله

ثم قال : وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به فى اللغة ، فإن فى

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عُنُوا بانتقاد شعره ،
وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالوية وابن جني
وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آله إلى المضمحل ؛
وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدى
وابن عباد والحامى وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على
هذا البيت

وهذا الذى يقوله البطلوسى فى شعر المتنبى الذى لم ينكره أولئك
العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستثناس به الى مرتبة أن يكون
حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون فى تقرير أحكام اللسان
ويحتج بالبيت الذى لا يعرف قائله متى رواه عربى ينطق بالعربية
بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه
كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهذا تكثر الروايات فى
بعض الايات ويكون كل منها صالحاً للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذى
يرويه من يوثق به فى اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وان لم يعرف قائله
وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين
شاهداً لم تعرف أسماء قائلها ، فان رأيتهم يردون بعض المداهب ببنائها
على شعر لا يعرف قائله ، فانما يكون الرد وجيهاً اذا روى الشعر من لم
يكن عربياً فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر
على أنه عربى فصيح

القياس على الشاذ

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عينه ، ولا فيما كان من نوعه ، وسيبويه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ويتخذ أصلًا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا شئنا في النسبة الى شئوء . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعلى قياساً في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهد الا هـم الكلمة المعردة

وذهب الاخفش بكلمة « شئنا » مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس ، وأخذ بالأصل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقل في النسبة الى نحو فروقة فروق . ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلى ، نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال في النسبة اليها حنفي وصحفي وبجلى

(ثانياً) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ، ولا يجيزون لأحد النسخ على مثاله ، وقد حاد الاخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية ، فجعله مقياساً في كل ما كان لاه ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسموع والموافق

للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية و عطية و مزينة و بلية و تحية : هدايا و عطايا و مزايا و بلايا و تحايا

ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو حذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من « رام » مَرُوم . وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال بعض العرب : ثوب مَصُورُون ، ومسك مَدُورُون^(١) ، وفرس مفورود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها ، وخالفهم في هذا المبرد وألحقها بقبيل ما يقاس عليه

(ثالثها) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوها ألفا ، كما يقال استقام واستعاذ واستنار ، ومثل عييد ؛ تصغير عيد ومقتضى القياس عويد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يردُّ الاسماء إلى أصولها

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ واستصوب . فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذا واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس

(١) مبلول أو مـجول وجمع مـجول ، على القياس
نحات مـجـره سـمـه نـمـيم

أما الالفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عبيد ،
 فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب
 من يجيز اجراء الالفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من
 طريق السماع ، ومنحذثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم
 واشتقاقها »

(رابعها) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ،
 ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضارعاً مقروناً بأن أو
 مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل « عسى
 الغوير أبوسا » وقال الشاعر « لا تعذلن إني عسيت صائماً »
 — والخلاصة أن السحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث
 الاعتداد به في القياس ، وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي
 يقول أفصح اللغات ، ويدعي ملسواها . وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح
 واحداً »

— ومن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ، فقال « ولو اعترض
 بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فتي سمعت حرفاً
 مخالفاً لما شك في خلافه لهذه الاصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان سمع ممن
 ترضى عريته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحاً نحواً من
 الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه »

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتقدون بما ورد من الكلمات
 الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمتنعون من القياس على

الشاذ ، ويذهبون في مثله الى أن قائله نحاً به نحواً خلاف ما يظهر منه ،
ويردونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض النحاة
كأبن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين
من اباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت
اليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط صيغة أفعل
التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو أبيض وأسود ،
ولما جامع قول الشاعر :

جارية في درعها الفضفاض أبيض من اخت بني اباض
أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه
من قولهم « باض فلانا » اذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك على
ظاهره وطرحه الى المسموعات الشاذة

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتأويل فيه مسانعا ، ومن أمثله أن
البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر
سالم نحو أسود وأحمر ، وأجاره الكوفيون تمسكا بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرين
ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذي
لا يقوم عليه قياس

والتأويل انما يقتضيه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في
اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما اذا ثبت
أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن طاهره ، ولهذا أبطل

ابن هشام تأويل أبي علي الفارسي وأبي فزار لقولهم « ليس الطيبُ الا المسكُ » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر « ليس » الواقع بعد « الا » لغة تميم

والحق - فما يظهر - أن مايجيء على غير القياس قسمان :

(أحدهما) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع عام ، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجارى الكلام ، فهذه لاتصلح أن تكون موضعاً للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لاتقومان في وجه القاعدة التي يجرى عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فان السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ ، ولا يبالون أن يُسموا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن اذا تعمد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إذ هم قريش وإذ ما مثلهم أحد »

فقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط

أى لحن ، لأن القرزدق تيمى وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجار ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبير الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ وقولهم : ان العربى لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته . وأما عند تعمد النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة

(ثانيهما) ما يرد فى الكلام الفصيح ، ويتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب فى أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التى قامت القرآن على أنها مروية بالفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قبيلاً نحو « معاش » بالهمز فى احدى القراءات الصحيحة ؛ صح لنا أن نعطيها حكم استعوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة فى فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمتثالها الى حكم القياس . وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزاً متى كانت الياء عيناً فى بناء مفردة ، فان كان راجعاً الى النظم خالفنا فى دعوى خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعهده فيما يقاس عليه ونسج على متواله ، وان أباه البصريون والكوفيون ، فلا نبالى أن تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان معمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ؛ وان منعه جماعة من النحاة ، فلو قال أحد : رُزق فلان على خصمه الفوز أو قال : يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق ؛ لقضينا لقوله بالفصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلما بلغ معه السعى ﴾ ولا نبالى تقديم معمول صلة آل على آل ، متى كان معمول ظرفاً ، أو جاراً ،

أو مجروراً وإن منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : انى لريد من المحبين
لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى ﴿ وَكَانُوا فِيهِ
مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَآتَاهُ لِمَنِ النَّاصِحِينَ ﴾

القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع . ولا
يستقيم المعنى إلا بتخريج على خلاف ظاهره ، ومقتضى مذهب فريق
من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسهل
القياس . ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذى كثر مجيئه
حالا : إنه مقصور على السماع ، مع أنهم يؤوّلون المصدر باسم الفاعل ،
أو يقدّرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالا ؛ فيكون المراد من المصدر
نحو « بغتة » في قولهم « طلع زيد بغتة » اسم الفاعل ، أو يحمل على أنه
في التقدير « ذا بغتة » . وإطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف
المضاف ، شائع في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع . وذهب
بعضهم الى أنه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر الى ما يحتمله
التركيب من الوجوه المقبولة في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره
أن علماء البلاغة استحسّوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة
نحو زيد عدلٌ أو رضا ، وهذه المبالغة قد تقصد عند إرادته مورد الحالية

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا ينخر به عن اسم الدات .
وجاءوا الى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في
هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافا الى الهلال

✓ والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم يقصد
المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى في الكلام اسم معنى
يضيفه الى المبتدأ . فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التي
يخلف فيها المضاف لقريظة تشير اليه

ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدياء خطأ وهو
محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قرايتي » وليس هذا بمنكر من القول
متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف
به على ضرب من المجاز أو التقدير

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن العصر » بالخطأ ، والصواب
اذن بالعصر ، مع أن اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف
الجر غير عزيز ، وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدري وجوه
تصاريق الكلام العربي بفطرته أو بتلقين

ويشا كل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب
الناس الى أنها الخبزة ، فيقولون : أطعمنا ملة . وذلك غلط انما الملة
موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يمتنع عندي أن نسمي

الخبزة ملة لأنها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب ، أو يخرج على حذف المضاف الى خبر ملة ،

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتصويب في مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ . وقال : الصواب « بثديها » فقال ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى أجر أو ثمن ثديها أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثديها بمكان أكل التدين أنفسهما والتفصيل الذي سبق آنفا من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجري هنا لولا أن العبارة مثل . والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وإن كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك الوجه من المبالغة

سبب اختلافهم في القياس

من الجلي أن العرب لم يترحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلام ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فاذا وجدوا في الكلام نفسها أو في تأليفها حالا جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ، ليقاس على تلك الالفاظ المسوعة أشباهها وظواهرها

فن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتكوين القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر يتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الامر على السماع

وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفى به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتحطى به حد السماع وقد يختلفون في القياس نظرا الى ما يقف لهم من الاحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الاقيسة بالشاهد والشاهدين - قالوا : ان صيغ المبالغة : فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ ، لا تعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوّلون الشواهد التي سردها البصريون مثل « أخو الحرب لبأسا اليها جلاها » واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظواهرها بأن اسم الفاعل انما عمل لشبيهه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في

العمل ، أخذنا بتلك الشواهد وأبطلوا ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ ، فتقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واعرابها . ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزنا . ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان . وإذا تبادر الى ذهنك في فهم الكلام واعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستنبط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة . فقد يتبادر الى ذهن غيرك في فهمه واعرابه وجه يطابق أصلا من الاصول الثابتة من قبل ، فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجا عن سنن القياس ، أو مبنيًا على غير أساس

القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

نلقى في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الأبواب بتفصيل . واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن نقف به عند حد السماع ، وانما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريدك أن الله تعالى لم يجعل عدينا في اللغة العربية حرجاً

المصادر

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لا بد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة « en » في اللسان الألماني ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني أو إحدى علامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة

أما المصادر في اللغة العربية فاتها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين . التركية والألمانية . ومما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد

يجب في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو
عشر كمصدر لقي

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع متفرقاتها تحت مقاييس وجاءوا
إلى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا ما أخذها ما استطاعوا
وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما لا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعلة » مصدراً
للفعل الرباعي المجرد كدحرج وعربد ونحو « إفعال » مصدراً للفعل الرباعي
المزيد كأكرم ، ونحو « تفعليل » مصدراً للفعل المضعف كعلم ونحو
« مفاعلة » مصدراً للفعل الرباعي أيضاً كخاصم ، ونحو « افتعال » مصدراً
للفعل الخامس كارتقى ، ونحو « تفعل » مصدراً لما جاء على تفعل كتكلم
(ثانيها) ما لا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في
الكلام ، كالمصدر الوارد على « فِعال » نحو كذب كدّاباً ، أو الوارد على
فِعِيلٍ نحو الحثيثي المبالغة في التحاث . أو ما جاء على فعلي نحو جَزَى ،
وقد طعن الاخفش على بشار في قوله :

والآر أقصر عن سُمَيَّة باطلي وأشار بالوَجَلَى على مشير

وقوله :

على العزلى مى السلام فربما لهوت بها في ظل مخضلة زهر
وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فعلى ، وإنما فاسهما بشار . وليس
هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسماع

(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من

مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فعل » مصدراً للفعل المتعدي كشرّب ، وفهم ، ونصر ، ونحو « فعل » مصدراً للفعل اللازم ، ككفرح ، ونحو « فعول » مصدراً للفعل اللازم ، كقعد وغدا

وسبب الخلاف في القياس ان جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب القياس

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرهما في صيغ خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية انما يرجع فيها الى السماع

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر يخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس^(١) . وفريق آخر أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت بطريق القياس

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت اليه الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها الى القياس ، قال أبو علي الفارسي : ان الغرض مما ندوّه من

(١) هذا مذهب سيويه والاخش

هذه الدواوين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، وبستوى من ليس بهصحيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب . وعُدل عن القياس إلى السماع^(١)

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوران خاصة ، قد استعقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس . فورد مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس

﴿ فَعْلَة ﴾

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أتى به على وزن فَعْلَة ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْل ، فتقول في المرة من الرمي رَمِيَة ، ومن الجلوس جَلَسَة ، ومن الذهاب ذَهَبَة . ومن الاتيان آتِيَة ، أما ما زاد على الثلاثي فبالحاق التاء له وهو بحاله ، فتقول : اكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة . تريد واحدة من الأكرام والارتقاء والاستدراج ، هذا هو القياس . ونقل عنهم قالوا : اتيانة واقعاء ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه إلا أن يضطر إليه شاعر فيركبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : اتيانة واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح . لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة ردت إلى بناء « فَعْلَة » وذلك إذا كان الفعل منها على فَعْل أو فَعِل^(٢)

(١) ابن حي في تكملة ابن عريان المأزى (٢) لسان العرب في مادة «أى»

﴿ الأفعال ﴾

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الأحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صحتك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استفعل » أو « يستفعل » مثلاً ؛ على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الأفعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلَ » المتعدي كنصر ، فوزن مصدره فَعَلَ لا غير ، ولكن وزن فَعَلَ لا يختص بمصدر فَعَلَ بل يكون لمصدر فَعَلَ أيضاً نحو فهم ، فلا نستطيع إذن أن نستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلَ على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لا تدرى كيف تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم

وإذا قيل لك : هل نستدلُّ بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتنظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الأغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فَعِلَ » غير حلقى العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومُضَارِعِهِ فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل ، ويفعل أيضاً متى كان غير حلقى

العين أو اللام ، لا يكون ماضيه إلا على وزن « فعل » فإذا سمعته ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فعل » بضم العين ، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعل » بضمها أيضاً ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لأن وزن يفعل لا يختص بالماضي المضموم العين ، بل يأتي مضارعاً لفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب

فإذا سمعته ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزل وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو أكرم ، والخماسية نحو اصطفى ، والسادسية نحو استقبل ، فإن كلامنا من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي فإن كان الفعل الماضي من باب « فعل » بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يفعل تارة أخرى نحو عدل يعدل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب « فعل » أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل إذا ورد ماض من « فعل » توقفنا في صوغ مضارعه

على السماع . واكتفى نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع
لفعل حاء على وزن « فَعَلَ » فعل مضارع بحيث لم يدر كيف أطلقه
العرب فامتكم الخيار في أن يصوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن
يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة
كتابه وهو يتكلم على تصريف « فَعَلَ » المفتوح العين : أما المضارع
إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضارع بناءً فإن
شئت ضمنت وإن شئت كسرت إلا الحلق العين أو اللام . فالفتح
للتخفيف وإلحاقاً بالأغلب . وقال الرضى في شرح الشافية وهو يتكلم على
مضارع فعل أيضاً « وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ، وقال : كلاهما
(الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه
رعا يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويقبح استعماله
فان عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعمالهما ، وليس على المستعمل شيء (١) »
ونظر بعضهم إلى أن الاكثر في مضارع فعل الكسر فجعل
الكسر هو القياس (٢)

ومن الصيغ المختلفة في القياس عليها صيغة « أفعل » أعني الفعل
الثلاثي الذي تدخل عليه همزة المقل ، فتعديده إلى مفعول واحد إن كان
لاماً ، أو إلى مفعولين إن كان متعدياً إلى مفعول واحد ، أو إلى ثلاثة
مفاعيل إن كان متعدياً إلى مفعولين

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي ، ولا يدخل شيء

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا ذهب المراء

منه في دائرة القياس . وذهب آخرون الى أن دخول الهمزة على اللازم
ليتعدى الى مفعول واحد ، قياسي ، نحو جلس وأجلسته ، فإن كان في
أصله متعدياً الى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعي ، نحو لبس الثوب
وألبسته إياه . وذهبت طائفة الى أن دخولها على اللازم أو المتعدى الى
واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى
الى اثنين ليتعدى الى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وأعطى هذا الحكم لظن
وحسب وخال وزعم وان لم يرد به سماع

وسبب اختلافهم أن من نظر الى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم
يدخلوا عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا :
أطرفه ، ولا اضرب زيدا عمراً ، أو أمدحه فلاناً . جعل ذلك دليلاً على
أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع
ومن نظر الى أن استعمال همزة النقل لتعديده اللازم بالغ في الكثرة
الكفاية لاجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدى لو اُحد دون ما يكفي
للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقبوساً ، ووقف
دخولها على المتعدى الى واحد على السماع

ومن نظر إلى أنها تدخل على الفعل اللازم والمتعدى الى واحد بكثرة
وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لإباحة القياس ، سوى
بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء . وأما احاطة الأخفش لدخولها على
الفعل المتعدى له موأين . فالحاقاً لظن وأخواتها ، بأعيد وأرى . ادشاهما في

العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب

ونظر السبيل في معاني الأفعال فقرر مذهبا رابعا ، وهو أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صبح لك أن تقول فيه أفعلته ، فإذا قلت : أفتته أو أقعدته أو أفهمته فعناه جعلته على صفة القيام أو القعود أو الفهم ، ولا تقول أمدحته زيدا ، أو أشتمته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في ذاته وصف باق

ومن الصيغ المختلف في إخراجها مجرى المقيس عليه وزن « فَعَلَ » وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسن وقبح وجدد ، وفي الفعل المتعدى الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو ملك وبلغ وركب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدى إلى اثنين ، ليتعدى الى ثلاثة اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضعيف الفعل ورد بكثرة تقتضى فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماح ، وتدير آخرون في كلام العرب فوجدوهم يُعَدُّون أفعالا بهمزة النقل نحو أضحك وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأثخمه ، وأشبعه وأصلحه وأغضبه ويُعَدُّون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرفه وقُدِّسه وحلَّه ونصفه ، ويجمعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف ، نحو ذكره وأذكره ، وأضافه وضيَّفه ، وشَرَّده وأشَرَّده ، وطَيَّبه وأطابَه ، وبعده وأبعده ، وفَسَّده وأفسده . وطأه وأظماه ، وجوَّعه وأجاعه ، فقالوا : يؤخذ في كل

فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فإن لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق القياس ، وليس لك أن تقول : ظرفته أى جعلته ظريفاً كما ساع لك أن تقول : حلمته اذا جعلته حلماً ، ولا ضخمته أى جعلته ضخماً ، كما ساع لك أن تقول : نخمته أى عظمته

و من الصيغ المحتملة لان تكون موضع اختلاف علماء العربية في اعطائها حكم القياس ، انفعل ، الآتى مطاوعاً لفعل الثلاثي ، فقد عدم بعضهم من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه (١)

ونحابة آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : ان الباب في مطاوع فعل هو انفعل ، نظراً الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام القصيح ومن نظر في كلام العرب ، وجد لصيغة انفعل باباً هو مجيئه مطاوعاً لما كان على « فعل » من الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الأفعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصاح ، ولا الأفعال الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو علمته ، لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشيء ، وعلمته في معنى حصلت صورته في نفسك ، وليس في عدم وجودك للشيء ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتي له بالمطاوع

الذى هو معنى قبوله للأفعال

فمن قصر « انفعّل » على مطاوعة « فعل » الذى يكون فيه علاج وتأثير نحو قصته فانفصل وخذعه فأنخدع ، وذهب الى أن هذا هو باب المذهب فقد أصاب فى الاجتهاد ، وأما ماورد من قولهم أطلقته فإطلاق وأزعجته فأنزعج وأفردته فأنفرد : موقوف على السماع

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب يطقوا بالفعل الثلاثى ، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعى فنحو أطلق جاء مطاوعاً لذلك الفعل الثلاثى المقدر ، ولم يقصد الى أن يكون مطاوعاً لأطلق . وهذا الوجه ظاهر فيها ورد فعله الثلاثى على قلة نحو الغلق . فقد ورد فى استعمال قليل غلق بمعنى أغلق

﴿ افعل ﴾

ومن الأفعال المزیدة « افعل » وهذا الوزن يأتى مرادفاً لفعله الثلاثى اللازم نحو رقى وارتقى . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفاً للمتعدى نحو خلسه واختلسه ، وحازه واحتازه . وصاده واصطاده . ولاخلاف فى أن هذا النوع سماعى . فليس لك أن تنجىء الى فعل ثلاثى لازم أو متعد . ونصوغ منه فعلا فى وزن افعل موافقا له فى لزومه أو تعديه . ومن أحل هذا حكموا على أن احتار بمعنى حار . واقتطف بمعنى فطف ، خطأ ، حيث لم يرد أن العرب تكلموا به

وقد يأتى افعل مطاوعاً لفعل ثلاثى متعد نحو جمع القوم فاجتمعوا وسوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت ورد الشئ فارتد .

ورأيه فازداد . ورفعته فارتفع . وستره فاستتر . أو مطاوعا لفعل راعى .
نحو أنهضته فأنهض . وهذا ما يحتمل أن يكون مقيسا . ولكن علماء
العربية يقفون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول . غرسته فاعرس
ولا مسحته فامسح . كما لا يسوغ لك أن تقول . أفسدته فافتسد . ولا
أجلسته فاجتس

﴿ باب المغالبة ﴾

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع
بصاغار لمعنى المغالبة . فإن الماضي يرد في وزن فَعَلَ . والمضارع في وزن
يَفْعُلُ فتقول : كرمى فكرمته أى غلبته في الكرم . أو ان كرمى اكرمه
أى أغلبه في الكرم . وهكذا تقول . خاصمنى نخصمته وأخصمته .
وقاخرنى وهخرته وأنخره . وشاتمى فشتمته وأشتمه . ولكن علماء العربية
مع اعترافهم بكثرة ماورد منه يقصرونه على السماع . قال سيبويه في
الكتاب « وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : راعى
فرازعته أنزعه . استغنى عنه بغلبته » وقال الرضى في شرح الكافية « ليس
باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لفظ أردت الى هذا الباب »
وإذا لم يصل باب المبالغة ان يكون مقيسا . فعلى هذا أنك لا تأخذ
من صيغة المفاعلة ماضيا ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما إذا
ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعُل من
غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف . ومن القياسى
صم عين للمضارع في باب المغالبة

﴿ اسم الفاعل والصفة المشبهة ﴾

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلامهما يدل على ذات وصفة قاعة بها ، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن أن يجي على وزن فاعل نحو كاتب وعالم ، أو يفتتح بـيم مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو مكرم ، ومخترع ، ومُستكشف ، ومن ثم اشتهر ما يجي في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجي على نحو فعل كضخم ، وفعل كحسن ، وفعل كفرح ، وأفعل كأبيض ، وفعل كجميل ، وفعلان كعجلان ، ولذلك يدعي ما يجي على هذه الأوزان بالصفة المشبهة

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وعفيف وشريف وميت وضيّق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف ومائت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياساً لا تقيد فيه بسماع

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعل أو فعّال أو أفعل دون أن ينطق به العرب ، ما عدا فعلاً ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ماورد فيه من الألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها

وهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها
ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال ، وفعل وفعل وفعل ، وهذه
السمات عندئذ بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحار وصبور وعليم وحذر ،
ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويبسط أو
يوجز في الخلاف الجاري في أعمالها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتي على ناحية
القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في
بناء فعّال^(١) خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار
من الكلام الفصيح يكفي لصحة القياس عليه

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فعّيل ، نحو « خريج »
بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية
يقفون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجمهرة أمثلة
كثيرة ، ثم قال « اعلم أنه ليس لمولد أن يبى فعيل إلا ما بنته العرب ،
وتكلمت به ، ولو أجز ذلك لقب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء
على فعيل مما لم نسمعه إلا أن يجيئ فيه شعر فصيح »

﴿ اسم المفعول ﴾

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « مفعول » قال زاد
الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه
بضم مضمومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر

(١) روح التروح على المقصود

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فاذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا تتوقف في ذلك على سماع ونقل عن الرماني أنه قال « لا يقال من » نفع « اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع فقال : ان نفع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول نفع مفعوع

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى ، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فعل كذبح ، بمعنى مذبوح ، وفعل كقنص بمعنى مقنوص . وفعله كلقاطه بمعنى ملقوط ومنها ما اختلفوا في جعله مقبساً ، وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو مالم يحىء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، فيقال بمقتضى هذا المذهب حصيد بمعنى محسود ، وضهيد بمعنى مضهود حيث لم يحىء فعيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال بصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لأنه جاء بصير بمعنى ناصر ، وليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم

وسبب الخلاف ان « فعيلاً » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأوا الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن قصرُوا القياس على مالم يحىء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف

المفعول وصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب الالبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام

﴿ فعل التعجب وأفعال التفضيل ﴾

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تمسك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يحزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها ، ووردت ألقاط عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي ، فحملها الجمهور على الشذوذ . ووقعوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهمزة التي هي أول ما يمتاز به الصيغة ، فإن كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول . نحو عربد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل اسقاط حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي الى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عربدته ، أو هو أشد عربدة ، وإن كانت حروف مازاد على الثلاثي مزيدة نحو انفع أو اقنع أو استفعل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين

وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

(١) طائفة يجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون همزته في أصل وضعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للنقل نحو أجلس ، ووجهه أن الهمزة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل

(٢) طائفة تجيز أخذها من « أفعل » لافرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته الى مفعول لا يتعدى اليه من قبل ، واعتمد هذا المذهب على أنه سمع من العرب أخذها من « أفعل » بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعظم للدناير ، وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد

(٣) طائفة تجيز أخذها من كل الافعال الثلاثية المزیدة ، كأنفعل واستفعل ونحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على وجه يحتمل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أي ما أكثر موتهم ، ولا يبقى سوى ان ما أموته لم يسمع من العرب بوجه ، فترجع الى حكم الافعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما على

طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة ان شاء الله
ودكروا في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنيًا للمجهول ،
وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيداً ، فانه يسبق الى
الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لامن وصف المفعول ، فان كان
القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبس هذا الثوب ، تتعجب من
كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الأئمة ^(١) قياساً سائفاً ، اعتماداً
على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره وما أخصره ،
ومن أمثالهم (أشغل من ذات التحيين)

﴿ اسم الآلة ﴾

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مفعَل نحو
مَحْطٌ ، ومَفْعَلَةٌ نحو مطرقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل
هذه الاوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الافعال الثلاثية
ووجه اشتراط ان يكون الفعل ثلاثياً هو ان الافعال المزيّدة يؤتى
بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعَل ومفعلة ومفعال لا يسع
الا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو صيغ من المزيّد اسم في أحد
الاوزان الثلاثة لفانت المعاني التي تدل عليها الاحرف الزائدة في الفعل ،
وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه ، فيختل
اللفظ ، فان ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلك أن
تستعمله كما تستعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح

وصرح بعض الكتّاب في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعدياً ولعلمهم نظروا إلى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الأفعال المتعدية ، ونحن نجد في الأمثلة اسم الآلة ماهو مصوغ من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلّم ، ونحو مراقبة للدرجة ، ومن استأنس باهمال كثير من علماء الصرف لشروط التعدى ، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثياً ، وذهب إلى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة ، لأنراه ذاهباً مذهباً بعيداً ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدا لجماعة أن يسموها مسبحة أو مسبحاً لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين ﴿ مَفْعَلَةٌ ﴾

يشتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسماً من ذلك الشيء على وزن مَفْعَلَةٌ ، فقالوا : أرض مأبلة أي ذات ابل ومأسدة أي ذات أسود ، ومسبحة أي ذات سباع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومقناة أي كثيرة القناة ، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص : ملصّة ، ولكثيرة الرمان مرّمنة ، ولكثيرة الخزان^(١) مخزّة

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ما سمع منه ، وفي كتاب سيبويه ماهو طاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به » ولصاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه

وممن صرح بصحة القياس فيه مظهر الدين صاحب شرح المفصل
المسمى بالمكمل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول
شيء بمكان ، وضعوا لها مفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك
أرض مسبعة أي يكثر فيها السباح ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .
ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ مفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه
في أرض ، نحو الذهب ، فتقول في الأرض كثيرة الذهب مذهب

الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصرف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها
أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ
التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا
في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة
القياس على بعض أنواعه . منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ،
أو إimalتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في التسهيل : « ويطرد صوغ
« فعل » من أسماء الأعيان لاصابتها ، نحو جلدته ، ورأسه ، أو إمالتها ،
نحو شحمه ، ولحمه : أطعمه ذلك ، أو عمل بها ، نحو رتخه ، وسبمه :
أصابه بالرمح والسهم »

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنهما غير مقيسين ، وهما
اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها أو اشتقاقه من اسم العين التي

أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أى فعل) لعملها نحو جدر وبأر . عمل
الجدار والبئر ، أو أخذها . نحو ثلث المال ورُبعه : أخذ ثلثه ورُبعه ،
إلى العشر »

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للأرض على وزن مفعلة مما يكثر
حصوله فيها ، نحو مأسدة ومقثاة ومذبة^(١)

وتقل شرّاح درّة الفواص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق
الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن
الخريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استفعل
وأصله الهمة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ،
واستنوق الجمل ، أي صار ناقة ، فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً
كان قياساً جائزاً مع أن السماع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء
الاعيان بإطلاق . وهو موضوع يستدعي بسطاً في القول ، فكتفي في
هذا الفصل بما حدثناك به ، ونُدع البسط إلى غير هذا المقام

﴿ ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ﴾

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول
وأفعل التفضيل واسم المكان واسم الزمان . عندما يريد تقرير قواعدها .
أن يستقرئ جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فانه يتعذر عليه الوصول
إلى هذه الغاية . نظراً إلى سعة اللغة وانتشارها إلى ما لا يمكن الإحاطة

(١) اسم للأرض يكثر فيها القباب ، وانظر صيغة ٦٨

به . والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها إلى أن يأتي على مقدار يفيد ظناً قوياً ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت استقرائه يكون قاصداً لأجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على صماع وههنا اشكال لا يزال يتردد على ألسنة طلاب العربية ، وهو أن واضع القاعدة إذا لم يلزمه استقرار جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في بعض الأفعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر ويدع ، بأنها لا تنصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الأفعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقراره من المصادر والأفعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافاً أو أفعالاً ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل ويح ونعم وما شاكها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها : إنها غير متصرفة ؟

وجواب هذا أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على ضربين :

(أحدها) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه . مثل ويل ويح ونعم ويذر وما يماثلها ، وعدم تصرفهم لها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لبقائها على هيأتها . فمن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه ، والناطق بما يقصدون إلى إهماله ناسج على غير منه لهم ، وناطق بغير نعتهم

هذا مذهب جمهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في شرح الفصح « إنما أهمل استعمال وذع ووذر لان في أولهما واواً ، وهو حرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال « واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الاصل ، وهو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النثر) »^(١)

(ثانيهما) مالا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيأة واحدة أنهم قصدوا الى ترك نصريفه . وهذا هو الذي نعمل به على طبق القاعدة وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وفق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع وإن لم ندر أن العرب تصرّفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق . قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أدت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما سمعت بعضها . فقصت عليها غيره . وقال ابن جني بعد أن سرد أمثلة من اسم المكنان والمصدر الواردن على اسم مفعول - . هذا كله من كلام العرب ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه

قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة « الدين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما لا يعد ، لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام ، ولا نفوه إلا بعد

الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاولة كلام العرب ومداحلة كلامها وفهم مقاصدها الى ما ينضم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الأحوال التي لا يقوم غيرها مقامها »

قلنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذي يفيد ظناً قوياً يكفي لتقرير أحكام اللغة . وذلك على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع أقوال العرب قولاً فقولاً الى أن يأتي على آخرها ، قوله فيما بعد « فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فان وجد الأمر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الأول ، لم يسعه إلا مخالفته ، وإن لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه قد نقل أن إمام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمفته » و « ما أفقره » بناءً منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من المقت والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر ، وخفي ذلك على سيبويه ، وقال : ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة

وهذا يزيدك خبراً بأن واضع القاعدة يستند إلى الاستقراء الذي يكسبه ظناً بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند إلى الاستقراء الذي يفيد ظناً بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر فعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماضٍ - مثلاً -

قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أني أريد بقياس التمثيل إلحاق نوع من الكلام بسوء آخر في حكم ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنون به في قولهم إن اللغة لا تثبت بالقياس

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيراً ما يرجعون إليه في تأييد المذهب يعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفاً عند حد السماع ، ومن أسرعهم إلى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر إليه في بعض الأحيان ، كما قال : إن الناصب لا إذا فعل شرطها ، قياساً على سأو أدوات الشرط . وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية بأن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياساً على وقوعها خبراً في حديث « فظل إن يدري كم صلى » فقياس « إذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل

قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلام على بعض إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ . ويسمى هذا القياس « قياس الشبه »

ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم ، واثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية ، أجازوا ترخييمه بحذف الجزء الثاني قياساً على ترخييم المؤنث بحذف التاء

وقد يبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

أقسام علة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعوها ، وبنيت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين التماثلين بطلب الخفة

(ثانيها) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا نستطيع أن تردّها على قائدها ، كما أنك لا تضعها محل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا كما

قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعاً عن الإضافة لقطاً : وانهما شابهها
 الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ، فإذا قلت إن
 هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرها وهو حكم
 البناء ، قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواص الاسماء أبعدها عن شبه
 الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الاعراب ، فإن قلت لهم : ما بالهم
 بنوا أي الموصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها ، فهذا
 يرد قولكم : ان ظهور الإضافة يبعد عن شبه الحرف لأنها من خواص
 الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا المضاف اليه في باب أي منزلة صدر
 الصلة المحذوف فصارت أي في حكم المقطوع عن الإضافة في اللفظ ،
 فتنسحق ما استحقته قبل وبعد من البناء

ولا يسمعك بعد هذا إلا أن تسأل يدك من هذه المجادلة ، وتفصل
 عنها وليس في ذهنك إثارة من علم

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثال
 هذا أن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ، نحو هل
 كتب عمرو ، وقد نخرج عن هذا الأصل ، فتدخل على مبتدأ خبره اسم
 نحو هل عمرو كاتب . ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ، نحو هل
 عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم
 وعدم دخولها على اسم خبره فعل ، فقال : لأن هل اذا لم تر الفعل في
 خبرها تسلمت عنه ذاهلة ، وان رأتها في خبرها حنت اليه لسابق الالفة
 فلم توضع حينئذ الا بمعانقته . وكلام هذا السحوى وهو يقرر حقيقة علمية

لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا فمد رآته سعت فوراً خدمته
كهل إذا ما رأت فعلا يحيزها حنت اليه ولم ترض بهرفته

اقسام قياس العلة

لقياس العلة أقسام ثلاثة :

(أحدها) قياس الأولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو أغضضن أن يقال غضضن ، قياساً على قول العرب في نحو « اقررن » قرن ، بحذف أحد المتلين ، وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، وإذا فرق من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجوار

(ثانيهما) قياس المساوى ، وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها . لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياساً على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى

(ثالثهما) قياس الأدنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها

في لاصل ، ومثله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على
الفتح نحو :

« على حين عاتبت المشيب على الصبا »

وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته
الجملة وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة نفسها ، فشابه اسم الزمان كمتى
قبل وبعد في وجه بناءهما حين يقطعان عن الاضافة لفظاً لا معنى ، وتتقوى
هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل الماضي واقع موقع
المضاف اليه ، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحكامه كالتعريف
والتنكير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة - وان كانت في
ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه

فان كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ،
نحو « على حين عاتب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ، وهو حين أضعف
منها في حال اتصاله بفعل ماض ، حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به
من استعداد المضاف لا اكتساب البناء من المضاف اليه

وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء
اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العلة وهو الانقطاع
عن الاضافة في اللفظ دون المعنى

شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً . ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ ؛ متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحاً ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل . ويضاف إلى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الأصل إلى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفاً للاصول خارجاً عن حد القياس

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنقّى بن ، قائلاً إن لن أضرب . نفي لقولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيدا سأضرب ، يجوز قولك : زيدا لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التمهيس

ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول . لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف انما وقعت موقع أسماء الأفعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال

والحق أن الأمر في مثل هذا يرجع إلى قوة نظر المجتهد في العربية فان الأصول التي يحجى حكم الأصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة

الوضع لها . وحروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع من زيادة الكلمات مثلاً ، وهو أن الألفاظ إنما وضعت لأفادة المعاني ، أقوى من الأصل الذي يمنع من تقديم المعمول على العامل ، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيمكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة « كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه ، وليس من البعيد صحة تقديم خبر زال النامضة عليها قياساً على تقديم معمول الخبر الثابت على خلاف القياس ، إذ القياس تقديم العامل على المعمول

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الأصل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز نائه من لوني البياض والسواد ، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لأنهم لا يوافقون على حكم الأصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الأصل ، أما من تقرر عنده حكم الأصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في نعتيته إلى الفرع



مباحث مشتركة بين القياس الاصلى ، والقياس التمثيلى القياس فى الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر والبداء تختص بالأسماء ، ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها مطلقاً بين الأسماء والأفعال ، نحو همزة الاستهزاء ، وما النافية ، أو مطلقاً بين المضارع والماضى ، نحو قد ، ولا النافية ، وإن الشرطية

فاذا وردت كلمة من أمثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع ويجرى على هذا الأصل « لما » الحيدية ، فانها إنما جاءت فى كلام العرب موصولة بالفعل الماضى ، ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا نحن بعض الناقدين ابن أبى حبة فى قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الطير فى التلحين
وإذا دارت الكلمة فى كلام العرب ، ولم ترد إلا مجردة من أداة التعريف مثلاً ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة ، يجرى هذا النظر فى لفظ كل وبعض فقد أنكر الأصمعى أن تدخل عليهما ال المعرفة حيث لم يجئتا فى كلام العرب موصولين بها ، أحاز اتصالهما ابن درستويه ،

وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجزئتها
من أداة التعريف وإن استعملها بعض الأدباء كابن المقفع وبعض النحاة
كسيبويه والأخفش موصولة بها، وكل من هؤلاء الأدباء أو النحاة
لا يحتاج بما يقع في كلامهم، وإنما الحجة في روايتهم.

وبمقتضى هذا الأصل أنكر الحريري إدخال آل المعرفة على لفظ
«كافة» ناظرًا إلى أن العرب لم تعمل ذلك^(١)

قد يخطر ببالك أن هذا الجبر يقتضى أن لا تدخل آل على اسم إلا
إذا سمع الصالحا به في الفصيح من كلام العرب، ومن المتعذر أن يتتبع
واضع القاعدة جميع الأسماء العربية، ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة
بآل المعرفة أو لا.

فاجواب أنا لا تدعى أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة إلا بعد أن
أنوا على جميع الممرات مفردًا مفردًا فوجدوها تجيء موصولة بآل
ماعدا هذه المستثنيات: كل وبعض وما شا كلها، وإنما جاز لهم استثنائها
من جهة أنها دائرة على السنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد تمر بقصيدة
أو خطبة أو محاوراة، دون أن تعترضك شيء منها، وعدم استعمالها
موصولة بأداة التعريف مع إيرادها في جل مخاطبتهم، دليل على أنهم
الزموا قطعها عن هذه الأداة، ولا يسوغ لنا إلحاق الكلمة بأشباهها
متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة

وملخص القول أن الكلمة إذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من

(١) لنا عودة في فصل الفيلس في مواقع الاعراف إلى زيادة البحث في استعمال هذه الكلمة

الألفاظ خاص ، فلا يد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثرة دوراتها في أقوال المصححاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال . وفقنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، وإذا لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوع كلِّ وبعض ؛ فإنه يسوغ لنا أن نتصرف فيها وتعدى بها حدود الرواية ، حيث لم يعم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة قلبها على ألسنتهم ودوراتها في محاوراتهم .

ومما ينتظم تحت هذا البحث الألفاظ التي قال صاحب إصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل إلا في سياق النفي وهو أحد وعرب وديار وأخواتها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحامدى ولبي ودوالى من الكلمات التي لم ترد موصولة إلا بنوع خاص وهو المضاف إليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فإنها بمعنى غير ولكنها لم ترد إلا متصلة بأن وصلتها ، فيقال فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ، كأن تضيفها إلى اسم صريح قياساً على كلمة « غير » مراعيًا توافقهما في المعنى

وإن شئت مثلاً يزيد البحث بياناً فإن العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولاً باسم الإشارة نحوها أنا ذا قائم ، فرأى ابن هشام أن الشواهد الواردة بهذا الأسلوب قد بلغت في الكثرة إلى أن يؤخذ منها لروم اتصال هذا الضمير باسم الإشارة ، فمنع من أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعاً عن اسم الإشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضاً جرى في « غير » المبدية على الضم ، فقال : إنها لا تستعمل إلا

القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى . فالتناسب الطبيعي يقتضى أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم فرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكّد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان . والمبدل منه يتقدم على البديل . والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على المميز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال

فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فاعا تقبل دعوه متى كانت مصحوبة بدليل قال الكوفيون - مثلاً - أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والبردسوعا تقديم التميز على عمله ، و"فراء" والأخفش ذهبوا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الحرف أو الحار والمجرور وإن رهران وإن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف . وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس إلا مستندين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير مذهبهم إلى

ومن فروع هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معوده . واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده إما بنهق تقديم ضمير الشأن . وإمام مع اختلاف كتقدم الضمير لعائد على مفعول متأخر عنه . والأصل في محل الاختلاف لا من لا يجز عوده على المتأخر عنه في طه الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ،

وكذلك كان مذهب الاخفش وأبي الفتح في اجازة عود الضمير المتصل
بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يمنعون
هذه الصورة الا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يُجْرى سِنَمَار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد وحملها على الشذوذ
أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على خلاف
الأصول المعتد بها ، لا يجعل مقبلاً الا حيث تكثر شواهد حتى تدل
على قصد العرب لا طراد

ومقتضى هذا الأصل ، وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب
ترتيب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب اليه
من الحكم ، نحو قام الرجال إلا علياً ، فان مرتبة المخرج بعنوان أنه
مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا إن المستثنى مخرج من
المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال تقدمه
على المستثنى منه . نحو جاءني إلا زيداً القوم . أو على الحكم فقط نحو القوم
إلا زيداً اخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معاً على أصل المسع ، وقد
جوزها الكوفيون قياساً ، والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من
أمرس على انفراد ، لا تدل على جواز مخالفة بالامرين كليهما

القياس في الفصل

الاصل في الالفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقى
 بينها بهاصل ، وقد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل
 بعضها في قسور البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت في مثل قول الشاعر :
 وبتحن الدنيا امتحان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا
 أو بين النعمت والمنعوت كما قال تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾
 ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام ، فيكفى من الشواهد
 الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفى في الفصل بين ما
 كان الارتباط بينهما قوياً ، وبذلك على أن لشدة الارتباط بين المعنيين
 أثراً في ضعف القياس أن بعض النحاة منوا من الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه بمجموع الامور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منهرداً
 نحو الطرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياساً
 على الفصل بين « تقول » العاملة عمل طن وأداة الاستفهام بمجموع ما
 يحور به الفصل بينهما . وهو الطرف والمفعول ، وطعنوا في هذا القياس
 بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام
 والفعل المستفهم عنه

ونزيدك علماً بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثراً في أحكام النحو
 أن كثيراً من علماء العربية منوا الفصل بين الموصول الحرى وصلته متى
 كرر الموصول عاملاً مثل « أن » المصدرية . وأجازوا الفصل بين الموصول

غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالاً بصنته من الموصول غير العامل . إذ الأول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثاني فطلبه لها من جهة واحدة وهي الموصولية

القياس في الحذف

من الجلي أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الأسلوب العربي تقضى أن لا يلفظ إلا بعبارة إلا أن تجيء مطابقة للهجة العربية

وهذا الأصل هو الذى يتمسك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقدّم دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول . ومنع ابن مالك حذف أحد معمولي ظننت ، منعوا حذف هذه الأصناف من الكلام وإن قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح

فإذا جرى خلاف فى حذف إحدى الكلام فالأصل نيل من يوجب ذكرها ، والمجيز حذف هو المطالب بالائيل

قد يقال : إن العرب أكثر وأمن حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمفعول والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتمييز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن إطراده . وهو صحة حذف لدليل

واجواب أن ورود السماع بأحذف فى باب كالتعب أو المصعوب إنما

يبيح القياس في ذلك الباب خاصة . إذ أقصى ما يدل عليه شواهد هذه أن الحذف مما لا غير مخالف لأدب اللغة . وإنما أجاز الكسائي حذف الماعل ، والكه فيور حذف الموصول . والجمهور حذف أحد مفعولي ظننت . اعتماداً على شواهد مبسوطه في كتب الفروع

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الإصراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضاً ، ومن أمثله أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى ﴿ تَاللّٰهِ نَهْنَأُ قَدْ كَرِ يَوْسُفُ ﴾ وقول الشاعر :

آليت أحب العراق الدهر أطعمه وأحب يأككه في القرية السوس

واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبي حذفها قد يتمسك بن « لا » وضعت للدلالة على السب ، وحذفها يؤم إرادة الإثبات الذي هو ضد مدلولها ، فكان ذكرها أثر ما يقتضيه وضعها أمر لا بد منه . والكه حذفوها في جواب القسم المكثرة استعمالها ، ولا يصح إحقاق لفظ « ما » بها وإن كنت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العاقل بها عن الأصل ، وهو كثرة الاستعمال

، إذا وضعت لمعط للدلالة على غرض ، وانتظمت في منهج ، وسمع في أحدها حذف بعض متعلقاته . فهل يجري حذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي

الموصولة . فيقولون : زارني أبهم أفضل ، والأصل أبهم هو أفضل ،
فحذفوا الضمير الذي هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا
الموضع . واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات
ولم يستضعفه ابن مالك . والقائل بمنع القياس ناظر الى أن حذف متعلق
الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع
ونلحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال ونحذف متعلقه كما
حذف متعلقها . والقائل بجواز الالحاق ناظر الى أن اتحاد الكائنين في
المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فثبت لاحدهما من الأحكام يصح
اعطاؤه للآخرى حيث أر الأسلوب معهما متماثل

القياس في مواقع الاعراب

إذا وردت الكلمة بمكان من الاعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا
المكان ، فاصولهم تقتضي أنها تطرد فيما سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من
المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : قل ولومان ونومان بحال البدء ،
وقط وعوض بالظرفية أو الجر عن

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني : إن لفظة
كل إذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم إلا بوكيداً . فيمتنع
إرادها مفعولاً به أو فاعلاً ، ومن أحاز إرادها مفعولاً به كبن هشام
اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر :
« فيصدر عنها كلباً وهو ناهل »

ومما يجزى على هذا الأصل قولهم : إن كافة وقاطبة وطراً لا تخرج
عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهم الزمخشري تخريجه لقوله تعالى ﴿ وما
أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، وتقدير
رسالة كافة ، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى
المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا إليه بمثل قول عمر بن
الخطاب رضي الله عنه « قد جمعت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال
المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً »

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الأصل المقرر في الصدر . فقال
في شرح الدرة : فإن كافة ورد عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمال
منكر منصوباً وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ماذكر ،
فيستعمل كما استعمال جميع معروفاً ومنكراً بوجوه الاعراب ، وفي الناس
وغيرهم ، لأننا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة
والمستعربة حجبنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم

وهذا الرأي لا يؤخذ به على الإطلاق ، ولا يستضاء به في كل حال
فانه لا يطابق ما قاله أساتيد العربية من أن معرفة الوضع غير كافية ما لم
ينضم اليها العلم بحال الاستعمال

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الأول يكافئ في
تركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الى ذلك
الأديب في فني لفظه ونثره . حذرا من أن يكثر حنّه في الموضوعات
اللغوية في مفرداتها ونواحيها ، وهو شر من اللحن في الاعراب وأنفس

ولو اقتدينا بالشهاب في إباحته ، وسرنا على أثر مقالته المظلمة
 العن ، لعمدنا الى مثل قط وقيل وعد ومع ، وأخرجناها عن الظرفية
 الى جمع الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الموصى ،
 فيفهم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها ،
 والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجريه على القاعدة في
 الاعراب نوعان :

(احدهما) ما يدور على ألسنة البلغاء وغيرهم ، ويجرى في مخاطباتهم
 بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقيل وقاطبة ومع ، وهذا هو
 الذي نقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجارى كلامهم نظماً
 ونثراً ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصة من الاعراب يشعر بقصدهم
 إلى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كن ينبغي لنا في هذا القسم إلا أن نتحرى
 الطريقة المألوفة في استعماله

(ثانيهما) ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم . وإنما يرد في حال لا يدل
 على قصدهم إلى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو الذي
 يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة . ونستعمله في المواضع التي
 يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرغام أو اللوذعي أو الفيصل
 إلا فاعلاً أو مفعولاً ، كن لنا إرادة في تراكيب من عندنا مضافاً إليه
 أو مبتدأ أو خيراً

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه ، ويمكنك
 أن تقضى به على مقالة الشهاب حيث أتاح خروج كافة عن الحالية بمجرد

النظر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعاً . فيجب
على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلا أو معمولاً مثلاً - إقامة شاهد على
ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قالة لهذه الوجوه من الاعراب بحسب
وضعها

والشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخناجي هي أنه تكلم عن
نحو قولك . في الدار على والمسجد خلد^(١) ثم قال : ان جزئيات الكلام
إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل
والسمع ، والا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك

وهذه العبارة مطابقة العنان فلا بد من وقفها عند حد ، فنقول :
إن أراد الكافيجي بقوله « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن
المعنى حصل في ذهن المخاطب عند التطرق بها كاملاً . فهذا لا يكفي في صحة
الكلام عند علماء العربية قطعاً ، فان من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد
ويكون المتكلم قد خلف فيه بعض القواعد المجمع عليها ، وان قصد بوجه
الاستقامة المطابقة لصحة الاسلوب العربية ، فلنا : هذا هو محل النزاع
بينه وبين من لا يجيز المثال في الدار على ، والمسجد خلد ، فان المانع
يراه غير مطابق للاسلوب العربي الصحيح ، فلا محيص للكافيجي وغيره
من اقامة الدليل على صحة هذا التركيب

(١) هذا مما يعبر عنه المجاء بمسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين فان المسجد معطوف
على الدار المعمول لحرف الجر ، وخالد معطوف على علي المعمول للانداء

القياس في العوامل

من البين أن الرفع والناصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسميه
 بالعامل كالفعل والحرف وإنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة
 الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم
 ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب
 العقلية أو الحسية ، وإنما هو بقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل ، جاز
 تأخيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملاً في
 صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به نحو ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فِله الْأَسْمَاءُ
 الْحُسَى ﴾ ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الأثر لا يوجد قبل علته
 الفاعلة . وساغ لهذا المعنى أيضاً أن يتوارد عاملان على معمول واحد
 ولكنهم ضعفوا قول المبرد : إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهما أي الابتداء
 والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ؛ فقالوا : إن توجه عاملين إلى
 معمول واحد لا يعهد له بطير في العربية ، ويمثل هذا الوجه ضعفوا قول
 الفراء : إن زيداً في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالمعنيين ، واحتاروا
 أن يكون فاعلاً للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للأول ضميراً مقدرًا
 وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ، وقد
 يبنى عليه الحكيم بصحة بعض التراكيب . كاختلاف الكوفيين والبصريين
 في الرفع لاسم كان النسخة . فمقتضى قول الكوفيين : إن الاسم لم يزل مرفوعاً
 بالابتداء وإن كان انما عملت في الخبر : امتناع نحو كان زيد كاتباً وعمر شاعراً

لأنك عطفت قولك « عمر و شاعراً » على قولك « زيد كاتباً » فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين . وهما أى العاملان كان والابتداء . ولكنه يقتضى مذهب البصريين كلام عربى فصيح . لأن المعطوف عليهما وهما « زيد كاتباً » معمولان لمعول واحد هو لفظ كان ، وعطف اسمين على معمولى عامل واحد وان اختلف اعرابهما لا مزية فى صحته

وعوامل الاعراب ترجع إلى ستة أصناف :

- (أولها) الأفعال المتصرفة ومصادرهما وما يشتق منها ، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل
- (ثانياً) الأفعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم ونأس
- (ثالثها) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للأسماء والحروف الناصبة للأفعال أو لجزءة لها
- (رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها فى الجملة ، كالضاف يعمل فى الخبر ، والمميز المبرد يعمل فى التمييز
- (خامسها) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها فى الجملة ، كالاتداء والاضافة فى الأسماء ، والتجرد من الناصب والحازم فى الأفعال
- (سادسها) كلمات ليست بأفعال . ولكنها تشبه الأفعال فى المعنى ، كسم الإشارة وحرف التثنية فى رأى من يجعلهما عاملين فى الحال ، نحو هداريد كاتباً ، وحروف النداء ، وما النافية عند من يحيز نعلق الظرف أب الجار أو تجرود بها

ولا شبهة في أن الصنف الأول وهو الأفعال والمنداد وما يشتمل منها أقوى من بقية أصناف العوامل . ولقوته في العمل صرح لهم أن يسندوا إليه عملين مختلفين ، كالفعل برمع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفعل برمع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالأفعال التي ترفع الفاعل . وتنصب ثلاثة مفاعيل

وتبنى على هذا أنه منى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره . وقد اختلف سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلاً مقدراً ، ورجعه على أن يكون العامل حرف النداء وإن كان ملهوطاً به ، حيث قال . إن العامل في المنادى فعل مضمر تقديره « أدعو »

وتحقيق فيما يرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدراً ، وغيره إذا كان ملهوطاً به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر ، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الدهن بسرعة . أو لا يلتزم بنظم الكلام عند ما نصح به . فالراجح سببه العمل إلى الملحوظ به ولو كان من الأصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المردد إلى أن قال . العامل المنادى حرف النداء نفسه

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الأذهان . ريك أن قول سيبويه : إن العامل في عطف النسق هو العامل في لتبوع . أقوى من قول ابن عني في سر الصناعة : إن العامل مضمر ويقدر من حدس العامل في المعطوف عليه

وإذا وزننا بهذا الأصل قول الجمهور : إن المفعول لأجله في نحو « قمت
إجلالا لك » منصوب بالفعل المذكور . رأيت أنه أرجح من مذهب الرجاء
حيث أرجعه إلى المفعول المطلق وقدر له فعلا من نوعه ، والتقدير
قمت وأجللت إجلالا

ومما يجرى على هذا السبيل أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في
الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم في نحو
« استقم برفع الله قدرك » إن استقامت برفع الله قدرك ، وذهب فريق
إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ،
قد تدفعه قوة المعنى إلى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال
السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بإفادته الأمر
أو الاستفهام وحده ، فلا بد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ،
ويطابق به المعنى الذي أردت التعبير عنه

وللفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعلا الطلب نفسه ،
أن يجب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن
أولاهم موقوفة على ثانيتهما ، يؤخذ بقريظة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة
إفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف
على شرف الهمة ، ولا حاجة إلى تقدير شرط . فإن الإفاء تنهى عن هذا
لارتباط الذي سميت من أجله إفاء السببية

والأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال أن تكون
معزولة عن العمل ، خرج عن هذا الأصل « ما » و « لا » و « إن »

النافيات . فانها من « بيل ما يشترك فيه الأسماء والأفعال » ، وقد أعطاهما
بعض العرب عمل « ليس » الناحية

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال
فهذا الأصل ينصر من ينفي عنه العمل . فيمكنك أن تستدل به على
ضعف مذهب من يقول ان العامل في المعطوف هو حرف العطف ،
فان العاطف يتصل بنوعى الأسماء والأفعال

وعلى هذا الأصل يدعى خلافهم في إن وأخواتها عندما تتصل بها
« ما » الزائدة ، فقد سمع إعمال « ليتما » فاتفقوا على جواز إعمال هذا
الحرف . واحتلفوا في إعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه وأجازة الزجاج
وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليتما » لم نزل
على اختصاصها بالأسماء ، فساخ أعمالها ، ولا يسوغ قياس الأحراف اليافية
عليها ، لأن « ما » أزال اختصاصها بالأسماء . وهيأتها للدخول
على الأفعال

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين . وإنما يعمل عملاً
واحداً كالحروف الخافضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو عملين متماثلين
نحو إن ، وإذما الشرطيتين ، يجزما فعل الشرط وجوابه . وخرج
عن هذا الأصل عند البصريين إن وأخواتها فانها في مذهبهم ناصبة
للأسماء ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطر دوه في كل موضع ،
وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع
به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ

ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فانه مرفوع بكونه خبر المبتدأ
والأصل فيما يسند اليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أينما وجد ،
فإذا احتمل وجه الأعراب أن ينسب الى ما يدور معه العمل حيثما وجد ،
وأن ينسب الى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقفه ، ترجح جانب
الاحتمال الأول . ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل
الواقع بعد واو المعية المسبوقه بطلب^(١) أو نهى منصوب بالخلاف
المسمى عندم بالصرف ، وبياه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتى » في
قول الشاعر :

« لا تنه عن خلق وتأتى مثله »

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في
الأعراب وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع
لم يظهر له فيها عمل ، مثل الاسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين
نحو ما كتب ريد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد

واذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت
صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، أفلحق الصفة الثانية
بالأولى . وبعطب ذلك العمل الخاص . أو لا تملك هذا اللاحق ، وتقف
دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه
للسيغة الأولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التماثل في
العمل ، فانك ترى كثيراً من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدى

(١) المراد من الطاب ما يشمل الامر والنهى والاستعظام

واللزوم ، نحو رجه ، وصلى عليه

ومما يوضح هذا أن صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محمودٌ مقامه ، ومرفوع ذكره ، ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قَتِيل وجريح . وقد أبى الجمهور أن يَحَقُّوا فعِلاً بشبيهه وهو مفعول ، فيجزوا رفعه للظاهر ، وقالوا . لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قَتِيل أبوه . وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا إلى أصل القياس

ويدخل في هذا الباب صيغة فَعِيل نحو حَذِر ، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسببونه يحيز عمله ولكنه استند في مذهبه إلى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حَذِرَ أموراً ما تخاف وآمن ما ليس ينجيه من الأقدار

وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحق أنه قال . ان سببونه سألتني عن شاهد في نَعْدَى فَعِل . فعمدت له هذا البيت

القياس في شرط العمل

قد يكون العامل مقارناً لوصف أو لفظ ، فيجمعون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً في عمله ، كما أخذوا في فعل تعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : ريداً ما أحسن . وكما قالوا : ان « دام » تعمل عمل كان لشرط أن يسبقها « ما » المصدرية الظرفية

والعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما اذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملًا ، كما شرطوا في نصب « إذن » للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا قفلت الصدارة بطل النصب مع بقاء إذن في نظم الكلام مهملًا ومثل هذا النوع من الشروط لا ينبغي المخالفة فيه إلا ممن لم تبلغه الشواهد التي خلقت من الشرط فتخلى العامل فيها عن العمل

(ثانيهما) ما اذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل إن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي اسمها مقدماً على خبرها . فإن المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع إهمالها

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيراً فان للمخالف في الشرطية أن يدعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ إنما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موفوقاً عليها ، إذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، منما وجد في القسم الأول

ولم يدعي الشرطية أن يقول اني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطاً للعمل ، ومن ينفي الشرطية فعليه بإقامة الدليل

فتكر الشرطية اما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لاوتباط العمل به وجه مناسب

فان سلك الطريقة الأولى ، وهي إقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخفيف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه في حرر من الصحة . ومثال هذا أن البصريين يقولون لا يصح العطف على الضمير المجزور إلا بشرط إعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون فأجاروا العطف مع عدم إعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ، منها قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذي ساءلون به والأرحام﴾ وقول الشاعر :

« فاذهب فما بك والأيام من عجب »

وقد يستمر مدعي الشرطية متشبهاً برأيه ولو بعد أن تنق عليه الشواهد البينة في إلغاء الشرط وقيام الخير بدونه ، ويذهب في التأويل أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية ﴿سألون به والأرحام﴾ أن الواو في قوله (والأرحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر . وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتراح بوصف أو لفظ عن الطريقة الأولى وهي إقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، وحينئذ الطريقة الثانية وهي لطالبة بالوجه المناسب ، جعل الاقتراح سلك الوصف أو اللفظ شرطاً . فان أبدى القائل بشرطية وجباً صحیحاً لا تنافي بين العمل بوصف أو اللفظ المقارن ، انقطع المخالف ، واستقر الشرط في محله .

وهذا كما يقول البصري : إن الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على « ما » . وهذا القول في معنى أن شرط عمل الناسخ المنق

بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخراً عنه وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعتراضهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا مؤخراً ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الأدوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها فإذا لم يأت مدعى الشرطية بوجه . أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي باب القياس مفتوحاً في وجه المخالف ، فان كان قريباً للأخذ حسن الموقع أنهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على إطلاقه

القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن أمرها موكول الى واضعها فينقلها من أى موضع شاء وبصوغها في أى وزن شاء . دون أن يراعى قانوناً أو يجرى فيها على سنة قياس قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : ﴿ عند سدرة المنتهى ﴾ : تنقد القرائى على الفجر من الخطيب تسمية كتابه بالمحصول فثلاً ان فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول إلا مصححاً بالجرور فكان حق التسمية بالمحصول فيه ثم تصدى الشيخ ابن عرفة بجواب هذا الاعتراض فقال إن صوغ اسم المفعول من اللام بدون الحروف أعما يمنع إذا ريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فحائز لانه يصح تسمية الانسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت شجرة « سدرة المنتهى » دون المنتهى اليها

ويمثل هذا بحجاب المعارض على القاضي عياض في تسمية كتابه
« الشفا » حيث قال : ان ما ورد محدوداً كالشفاء لا يجوز قصره الا في
ضرورة الشعر

ويمثل هذا أيضاً بحجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو
رد المختار ، أو المقتطف ، اذ لم يجد في كتب اللغة اختار واقتطف وليس
هناك قياس يحيز اشتقاق اختار من حار أو اقتطف من قطف
والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المختار أو المقتطف
إنما يتوجه على واضع الاسم متى بني وضعه على أن العرب قالوا : اختار أو
اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ افتعل من مادة حار أو قطف ، ولو
علم أنه لا يقال مختار ومقتطف ثم عمد الى وضع أحدهما اسماً لتأليف
بعبينه لم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤخذ الناطق بهما
بعد أن صاراً علمين . ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به القائل :
اقتطفت الثمرة واحترت في أمر كذا

ولا أدري الى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في
قوله « فقفس علم مر محل قياسي » إذ لا نعرف فارقاً بين فقفس وغيره من
بقية الأعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا العلم
بخلاف غيره من الأعلام المرتجلة كسعاد وأدد ، فابها مرتجلة نظراً
الى صيغتها ، وأما مادة حروفها فانها مستعملة من قبل هذه الاعلام
بصيغ أخرى

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدّم الى ذلك المجمع اقتراحا ، وبعث إلى المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب ابداء رأي فيه ، فكتبت في جوابه مقالا موجزا ، وقد رأيت اضافته في الطبع الى كتاب القياس في اللغة العربية مصدرا باقتراح الاستاذ المغربي

اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادة هو استعمال نظركم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستنكف من ابداعها قواميس العربية . لكننا مع هذا لا نستنكف من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحيانا . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا نجاء أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألّوفاً من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأّت من قواميس الصدر والمحراب والّوفا من الكلمات الدخيلة التي ألّفها الاصماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحّت وراء الابواب

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم اراقية : فال معاجمها "نوم" تتضمن من الكلمات القديم والحديث والأصيل والدحيل وميزان التفاضل بينهما انما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس مثلاً وجدت فيه إراء الالفاظ الافرنسية المحشنة

ألفاظ أخرى من لغات مختلفة . فوجد من اللغة العربية مثلا كلمات
 Mesquime « مسكين » Felouque « فلك » Marabout « مرابط » (شيخ
 صوفي) Bled « بلد » Cable « جبل » sirop « شراب » Houri « حورية »
 Mantille « منديل » Jarre « جرة » في نظير ذلك من الكلمات العربية
 التي يحلون بها المحلل الارتفاع من معاجمهم ويزينون بها خطيبهم وكتاباتهم .
 ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة أن الكلمات الدخيلة التي صيغها (غير
 قاموسية) تبقى مرذولة سيئة السمعة مادامت لاتذكر في معاجمنا
 العربية . وما دام كتابنا المجيدون يأنفون من استعمالها خشية أن ينسب
 اليهم قصور أو توصم كتاباتهم بلوثة العجمة ، وكل ماأريده الآن من
 أفاضلنا أن لاينظروا إلى الكلمات (غير القاموسية) نظرة ازدراء . ولا
 يحرموا استعمالها على السواء ، بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يبرروا
 بين أصنافها ، فصنف منها يعلن بمجمعنا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل
 يلزم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضا . وصنف منه يعلن عدم
 جواز استعماله أصلا ، ثم يبين السبب في الامرين الجواز وعدم الجواز
 وها أنذا مند الساعة أصنف هذه الكلمات تصديقا أوليا يدرك
 الذهن منه ماهي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وماهي
 الكلمات التي يجب تطرحها وإهمالها

❖ الصنف الاول ❖ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات
 عربية قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب
 الذين يحتج بأقوالهم ، مثل فعل (تبدى) بمعنى طهر لم يذكره
 المعاجم بهذا المعنى وإنما ذكرته بمعنى (سكن البادية) لكنه ورد في

يبت شعر لعمر و بر معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة في
ديوان الحماسة والبيت هو قوله :

وبدت لميس كأنها بدر السماء اذا تبدى

فما رأيكم أنها السادة في هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل يجوز
لنا اهلها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي الصميم ؟ لكن لماذا لم تذكرها
المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يدع الوقت للبحث فيه . ولا أظن أن زملائي
أعضاء المجمع العلمى يخالفونى في وجوب الاسراع الى اعلان الفتوى
بجواز استعمال كلمة (تبدى) وما أشبهها

❖ الصنف الثانى ❖ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية
خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب
الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم وهذا كمعل (أقص) اخبر رباعيا
بمعنى (قصه) . ثلاثيا ، لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام الطبرى
المشهور ببلاغة عبارته اذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من الطبعة
الاوربية - (فأنتم فأقصصت قصته)

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونى أيضاً على اعطاء الفتوى
بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن أن
يحد من هذا النوع اقرار علامة اليازجى لكلمة « خم » مع أن علماء
اللغة لم يذكروا إلا « خم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة
« صدفة » في خطبة شرحه لشرح بلاغة مكان كلمة (مصادفة)

❖ الصنف الثالث ❖ كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب

أو يعرفونها في معانٍ أخر . وهي كلمات اصطلاحية فنية أو إدارية كقوتهم (هيئة المحكمة) (تشكيل المحاكم) (انعقدت الجلسة) (تعريضة الرسوم) (ميزانية) (كفية) (كيمية) وما في نظير ذلك وهذه الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها لاسيما أنها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم اصطلاحهم

﴿ الصنف الرابع ﴾ كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية لا يعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون . مثل فعل « خابره » بمعنى راسله . وفعل « تفرج » على الشيء « واحترار » في أمره « وتنزه » في البستار وهكذا . وأنا أعتز بأنني سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على إعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية)

﴿ الصنف الخامس ﴾ كلمات دخيلة عجمية الأصل وهي منها ما هو ثقيل « على اللسان » . (أتومويل) . (يرصو ناليتة) ، ومنها ما هو خفيف في السمع مثل (فيل) (بالون) . وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين . الثقيل والخفيف . وإنما هم يوجبون العدول عنهما إلى كلمات عربية تقوى مقامهما أو تعريبيهما بكلمات ذات صيغة عربية كي قالوا مناورة في تعريب *Manoeuvre*

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل (فيل والون) غارتاح إلى القول بجواز استعمالها كما هي

﴿ الصنف السادس ﴾ أساليب أو تراكيب أعجمية تسربت إلى لغتنا

مراجعة عن اللغات الاوربية وهى مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا
 كقولهم . « ذر الرماد فى العيون » « عاش ستة عشر ربيعاً » « وضع المسألة
 على بساط البحث » « لاجديد تحت الشمس » « ساد الامن فى البلاد »
 وما فى نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاض بيننا ونعاورته أقلامنا ولا أظن
 أن أحداً ينازع فى جواز استعماله اللهم إلا الدين أصيبوا بالوسواس اللغوى
 ﴿ الصنف السابع ﴾ من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية
 لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمري وهو
 ما سمي « العالى » وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة « بدى » أذهب
 « جيب » الكتاب « خشه » على الارض « تعريش » على الشجرة
 « تحركش » بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله بالطبع بل يجب
 العمل على تقليص طله من بيننا تدريجاً ونعويد أبنائنا على استعمال غيره
 من المصيحح الذى يصلح أن يقوم مقامه

هذا ما خطر لى أنها السادة فى تصريف الكلمات (غير القاموسية)
 ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها إذ ليس القصد من هذا الاقتراح
 لاستقصاء وبوغ الغاية وإنما القصد الإشارة والتلميح الى ما يجب على
 مجمع العالى عمله من التسامح واعطاء الفتوى فى الكلمات التى عمت بها
 البوى
 « العربى »

جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف فى أن اللغة العربية فى حاجة الى مجمع علمى
 يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظاً لا تفتق .

والذى يمكن أن تختلف فيه الآراء إنما هو الطريق الذى تذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعانى الطارئة مبهوتا . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن التعلق بكلمة لم ترو عن العرب الخلفى مخطيء إلا أن تكون على قياس لغتهم . وإذا جرى الخلاف فى صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر فى أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها

وإذا وجد الباحث فى مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فإن مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سراد اللغة وإطلاق الألسنة من أن تتقيد بنظمها

ولا أذهب الى أن حرق اجماعهم فى نفسه خطأ ، وإن قول حارقه مردود على كل حال ، وإنما أود من الكاتب أو الخطيب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذى يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية الى هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه فى فصول يقف بها دور هذه اللغات النامية ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الشدة فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياساً مطرداً ، ورمو بهذا الى غرضين شريفيين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم
 (ثانيهما) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم
 روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها الى ذروة لا تطمح العين
 الى ما وراءها

« لم نزل ولدُ اسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من
 بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودات
 وظهورها ^(١) »

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب الخالص بل هو حق باق
 لكل من يشاؤون على النطق بهذه اللغة الفضلى . وإذا لم تسر هذه اللغة
 فيما سلف على مقتضيات العصور فليست سلة ذلك أن آراء علمائها وقفت
 في سبيل تقدمها ، وانما قالت علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح العامي على
 طريقة منتظمة دائمة

طرأت على اللغة علل سرت من ألسنة غير قصيحة ، وترجع هذه
 العلل الى أضرب :

(أحدها) تغير نظم الكلام كتة سم ما التزم العرب تأخيرها والفصل
 بين كلمتين التزموا فيها الاتصال . وهذا النوع من التغير لا يصح أن
 يحارى فيه العامة البتة . لأن الانحاض فيه يفضي الى انقلاب اللغة فصحي
 الى لغة أو لغات لا ندرى كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعد عن
 هذه الأساليب المحكمة

(ثانياً) ترك هذه الخلقة المسماة بحركات الاعراب ، والاحد في هذا بما تفعله العامة مُذهب لِهله اللغة ، وملق للكلام في ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لاول ما يلفظ به من غير احتياج في رفع هذا الابهام الى قرينة زائدة عن نفس الخطب

(ثالثاً) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بنحو الحذف أو الرادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) أفعل . فالظاهر أن أصلها (بوْدَى) ومثل (محرّكش) بفلان فالظاهر أن أصلها (تحرّش) وهذا من أمراض اللغة التي يحب أن نحى ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطق به ويجب العمل على تقايس ظله . ولا أحسبه يخالف في تحامى الصنفين الاولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من إقداثهما ونحن نوافق الاستاذ في صحة استعمال ما سماه صنفاً أول وهو « كلمات عربية فجة لم تدرها إلا ، جم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتاج ناقلو الهم مثل فعل (تبدى) بمعنى « طهر » حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروي في ديوان الحمسة ، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواه كتب يوثق به ككتاب ديوان الحمسة .

ويجوز على هذا السبيل كلمة (معتمد) للذي عمده الوجد فقد وردت في شعر عزاه صاحب الاغانى لعدي بن زيد وهو « من لقلب دنف أو معتمد » والقافية وتفسير صاحب الاغانى لها بقوله (المعتمد الذي قد عمده الوجد) ينبغي أن تكون هذه الكلمة قد أصيبت بتحريف . فقد مثل هذه

الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مساعا وإن لم يرد في كتب المعاجم .
ومن هذا القبيل لفظ (يسوف) مضعف ساف أي شم ، فانا لم نجد في مثل
القاموس واللسان ولسكنه ورد في قول أمية بن أبي عائذ : (فظل يسوف
أبوالها) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهدليين بقوله :
« يسوف : يشم »

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماه صنفاً سادساً . وهو أساليب
أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الاجنبية ولا يعرفها العرب
الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجهاً للنفور من استعمال هذا الصنف مادام
التركيب موافقاً للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التي صر بها
الاستاذ : (ذر الرماد في العيون) (عاش ستة عشر ربيعاً) (وضع المسألة
على نساط البحث) (لاجديد تحت الشمس) (ساد الامن في البلاد) وهذا
الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معاني لغة أخرى . واقتباس
المعاني من اللغات الاجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحداً
في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكار ، الا أن يكون شيئاً تبو عنه
الاذواق السليمة

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً ثالثاً وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا
لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان أخرى وهي كلمات اصطلاحية فنية
أو ادارية) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ولئن تأسس المجامع اللغوية
والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يحى على
قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربي موقع القبول

وأما ما سماه الأستاذ « صنفا خامسا » ، وهي كلمات دخيلة أعجمية الأصل نحو (أتومويل) و (بالون) فأرى أن واجب الجمع اللغوي أن يضع لهذه المعاني الحديثة الفاظا عربية ، والمجال أمامه فسيح . ففي المجاز والاشتقاق القائم على القياس سعة ، ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة فإن إحياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الأصلي أو يكون له به صلة غير المشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى إلى تناسب الكلمات وائتلافها . ولا نعد الجمع اللغوي مضطراً إلى إباحة استعمال الكلمات الأعجمية إلا إذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغني عنها .

وأما ما سماه الأستاذ صنفاً رابعاً وهو (كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية لا يعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تنزه) و (احتار) فإن قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الأستاذ صنفاً ثانياً وهو (كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير و (نخم) الواردة في كلام اليازجي و (صدفة) الواردة في كلام الشيخ محمد عبده فنحن لا نفهم إلا أن اليازجي والشيخ محمد عبده استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما

من العربي الفصيح ، ولسنا على ثقة من أن ابن جرير الطبري قال (فاقصصنا)
ومحيثها في بعض النسخ من تاريخه لا يكفي دليلا على أنه لفظها بضمه أو
كتبا بقلبه . ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجي قد استعملا
الكلمتين مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخالص لكن تصرفهما هذا
اطلاقا لكل ناطق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف
من صعب مثلا صعبيا ومن سهل سهيلا كما قال اليازجي في الوصف من نغم
(نغيا) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما جاء في بعض
النسخ من تاريخ ابن جرير (أقصصت) ، ويقول كلمته (شفية) بدل كلمته
(مشافية) كما قال الشيخ محمد عبده (صدفة) بدل مصادفة ولسنا في حاجة
إلى إيقاظ هذه الفوضى وهي نائمة ، ولسنا في حاجة إلى أن ندع اللغة تمشي
في غير نظام



هذا آخر ما تيسر جمعه وتحريره من مباحث القياس المذيلة بهذا
الاستفتاء وجوابه ، ولعل أعود إلى هذه المباحث فاضيف إليها أمثالها ،
وأحق فروعاً أخرى بأصولها ، وأستمنعه تعالى إخلاصاً في الأقوال
والأعمال ، وأحمد حمد المعتصمين به في كل حال



فهرس

- ٣ مقدمة الطبع
- ٤ خطبة المؤلف
- ٦ مقدمة : فضل اللغة العربية ومسارها للعلوم والمدنية
- ٧ اللغة
- ٨ أصل نشأة اللغة
- ٩ تأثير الفكر في اللغة ، تأثير اللغة في الفكر
- ١٠ هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟
- ١٢ اللغة العربية لا تموت
- ١٣ اللغة في عهد الجاهلية
- ١٥ تأثير الاسلام في اللغة
- ١٦ فضل اللغة العربية
- ١٩ الحاجة إلى مجمع لغوى
- ٢٢ تمهيد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً للاحاق الكلم بأشباهاها
- ٢٣ الحاجة الى القياس في اللغة
- ٢٥ أنواع القياس ، وما الذى تريد بحثه في هذه المقالات ؟
- ٢٨ القياس الأصلى : ما يقاس عليه
- ٣٢ القياس على الحديث الشريف
- ٣٩ القياس على الشاذ
- ٤٥ القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر
- ٤٨ سبب اختلافهم في القياس
- ٥٠ القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر
- ٥٣ قسمة

٥٤	الأفعال
٦٠	افعل
٦١	باب المغالبة
٦٢	اسم الفاعل والصفة المشبهة
٦٣	اسم المفعول
٦٥	فعل التمجيد وأفضل التفضيل
٦٧	اسم الآلة
٦٨	منفعله
٦٩	الاشتقاق من أسماء الأعيان
٧٠	الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق
٧٤	قياس التمثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة
٧٥	أقسام علة القياس
٧٧	أقسام قياسات العلة
٧٩	شرط صحة قياس التمثيل
٨١	مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي
٨١	القياس في الاتصال
٨٥	القياس في الترتيب
٨٧	القياس في الفصل
٨٨	القياس في الخلف
٩٠	القياس في مواقع الأعراب
٩٤	القياس في العوامل
١٠٠	القياس في شرط العمل
١٠٣	القياس في الأعلام
١٠٥	الكلمات غير القاموسية : اقتراح الأستاذ المغربي
١٠٩	جواب هذا الاقتراح